جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

القرائن وأثرها في إعراب القرآن الكريم عند الإمام السُّهيلي دراسة وتقويم

Evidence And Its Impact On The Syntax Of The Noble Qur'an According To Imam Al-Suhaily - Study And Evaluation

إعداد

د/ نورة بنت نباء بن عبد الرحمن القحطاني

أستاذ النحو والصرف المساعد – جامعة حفر الباطن–

الكليَّة الجامعيَّة بالنُّعيريَّة

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع– نوفمبر)

(الجزء الأول (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

القرائن وأثرها في إعراب القرآن الكريم عند الإمام السُّهيلي دراسة وتقويم

نورة بنت نباء بن عبد الرحمن القحطاني

قسم النحو والصرف، الكليَّة الجامعيَّة بالنُّعيريَّة، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *nnalqahtani@uhb.edu.sa*

الملخص :

هيَّأ اللهُ –عز وجل– للغة العربية من أسباب الحفظ علماءَ عاملين، بذلوا أوقاتهم وأعمارهم في خدمتها، فجمعوا ألفاظها ورتَّبوها، ووقفوا على تراكيبها ودرسوها، فبَدَتْ لُغةً معرَبَةً مُعْرِبَةً، ذاتَ علومٍ يمدُّ بعضُها بعضًا، ومنها عِلْمُ إعراب القرآن الكريم. ظهر هذا العلم في وقتٍ مبكِّرٍ جدًّا، وكانت نواتُهُ الأولى فيما عُرِف بنقط الإعراب الذي صنعه أبو الأسود الدُّؤَلي (ت: ٦٩هـ). ولذا لم يقتصر الاشتغال بإعراب القرآن الكريم على المصنِّفين فيه، بل إنَّك تجدُ عند المفسِّرين والنَّحويِّين عنايةً لا تقِلُّ عنها عند أولئك، معتقدين في ذلك أنَّ "إعراب القرآن أصْلٌ في الشَّريعة؛ لأنَّ بذلك تقومُ معانيه التي هي أصْلُ الشَّرْع"، ومن هؤلاء الإمام أبو القاسم السُّهَيلي (ت:٥٨١هـ) الذي عُرِف بأنَّه النَّحويُّ اللُّغَويُّ ذو الثَّقافة الواسعة والحجَّة العقليَّة المتميِّزة، فقد ضرب بسَهْمٍ في ميدان (إعراب القرآن الكريم)، ونَثَرَهُ في مصنَّفاته في العلوم المختلفة، ضمن جهودِهِ في خدمة كتاب الله العزيز وتفسيرِه. وإنَّ مما استوقفني في إعراب الإمام السُّهيلي لبعض آي القرآن الكريم عنايتَهُ بالقرائن، بأنواعها المختلفة؛ فخصصتها بفصلٍ عنونته بـ(القرائن اللَّفظيَّة والمعنويَّة وأثرها في إعرابات الإمام السُّهيلي في الجامع لتفسيره) من رسالتي التي استكملت بها متطلَّبات درجة الدُّكتوراه من كليَّة الآداب بجامعة الملك فيصل، وعنوانها: (إعراب القرآن الكريم في الجامع لتفسير الإمام أبي القاسم السُّهيلي «ت:٥٨١هـ» دراسة وتقويم) تحت إشراف أستاذي المفضال الدُّكتور عبد اللطيف جعفر

عبداللطيف الرَّيَّح. وكان سؤال الفصل الرَّئيس: كيف وظَّف الإمام السُّهيلي القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة في إعراب القرآن الكريم؟ فصَّلت الجواب عنه في ثلاثة مباحث: – المبحث الأوَّل: أنواع القرائن عند السُّهيلي. – المبحث الثَّاني: أثرُ القرائن في التَّرجيح بين الأوجه الإعرابيَّة. – المبحث الثَّالث: أثر القرآن في وجوه من تأويل الآية المعربة وما يترتَّبُ على ذلك من إعراب. وأردتُ من معالجة مادتها الكشفَ عن تعامله مع القرائن اللَّفظيَّةِ والمعنويَّةِ وعن نظرتِهِ إلى السِّياق، لأتبيَّن أثر ذلك في إعرابه القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية : القرائن، إعراب القرآن الكريم ، الإمام السُّهيلي، دراسة وتقويم.

Evidence And Its Impact On The Syntax Of The Noble Qur'an According To Imam Al-Suhaily - Study And Evaluation

Noura Bint Naba Bin Abdul rahman Alqahtani
Assistant Professor of Grammar and Morphology - University of Hafr Al-Batin - University College in Nairyah

Email: *: nnalqahtani@uhb.edu.sa*

Abstract:

God – Azogil – prepared for her from the reasons for memorizing working scholars, who exerted their time and ages in her service, so they collected her words and arranged them, and stood on their compositions and studied them, so the language seemed Arabized Arabized, with sciences that extend each other, including the science of parsing the Holy Qur'an. This science appeared very early, and its first nucleus was in what was known as the points of expression made by Abu al-Aswad al-Du'ali (d. 69 AH). Therefore, not only working with the expression of the Holy Qur'an on the classifiers in it, but you find when the interpreters and grammarians care no less than when those, believing in it that "the expression of the Qur'an is the origin of the Sharia, because so the meanings that are the origin of the Sharia", and these Imam Abu al-Qasim Al Suhaily (d: 581 e), who was known as a linguistic grammarian with a broad culture and mental argument distinct, he hit with an arrow in the field (parsing the Holy Qur'an), and prose in his works in various sciences, within his efforts In the service and interpretation of the dear book of Allah. What stopped me in Imam Al-Suhaily's expression of some verses of the Holy Qur'an was his attention to the evidence, of all kinds.

Keywords: *Clues, Parsing The Holy Qur'an, Imam Suhaily, Study And Evaluation*

المبحث الأول

أنواع القرائن عند السُّهيلي

القرائنُ جمْعُ قرينةٍ، كـ(صحيفةٍ) وصحائف، على وزْنِ (فَعِيلةٍ) بمعنى (مفاعِلةٍ) أي: مقارنة، واشتقاقُ لفظها من مادَّة (ق ر ن)، وقبل الحديث عن أنواع القرائن عند السُّهيلي فإنَّه يحسُنُ أنْ أقدِّم بمقدِّمتين، إحداهما عن تعريف القرينة لغةً واصطلاحًا، والأخرى عن أنواع القرائن عند العلماء المتقدِّمين.

أ. تعريف القرينة لغةً واصطلاحًا:

قال ابنُ فارس: "القافُ والرَّاءُ والنُّون أصلانِ صحيحان، أحدُهما: يدلُّ على جمْع شيءٍ إلى شيء. والآخرُ: شيءٌ ينتأُ بقوَّةٍ وشِدَّة"(١).

ولمادَّة (ق ر ن) مفرداتٌ كثيرةٌ استغرقت من (لسان العرب) أكثر من عشر صفحاتٍ(٢)، وانتظمت تحت معانٍ خمسة(٣)، هي: المصاحبةُ والمقاربة، والجمع والضَّمُّ، والنُّتُوءُ بقوَّة وشِدَّةٍ، أو الطَّرَفُ الشَّاخصُ من كلِّ شيءٍ، والإطاقة للشَّيءِ والضَّعف عنه، وأوَّلُ الشَّيء.

فللمصاحبة والمقاربة يقال: قارنَ الشَّيءُ الشَّيْءَ مُقارنةً وقِرَانًا: اقترن به وصاحبَهُ(٤). والقرينُ: صاحبُك الذي يقارنك، وفلانٌ قرينُ فلان: إذا كان لا يفارقُهُ، والقرينَانِ: أبو بكر وطلحة -ﷺ-، وقيل: أبو بكر وعمر -ﷺ-(٥).

---

(١) مقاييس اللغة (ق ر ن) ٧٦/٥.

(٢) ١٣/ ٣٣١- ٣٤٢.

(٣) أفدتُهُ من ترتيب صاحب القرائن عند الأصوليِّين ٣٠.

(٤) انظر: لسان العرب (ق ر ن) ٣٣٦/١٣.

(٥) انظر: الطبقات الكبرى ٢١٥/٣، ولسان العرب (ق ر ن) ٣٣٦/١٣.

وللجمع والضَّمِّ يقال: قَرَنَ الشَّيءَ بالشَّيْءِ، وقرَنَهُ إليه يَقْرِنُـهُ قَرْنًا: شدَّهُ إليه، وقَرَّنْتُ الأُسَارى بالحِبَال: إذا شُدُّوا بها، وقَرَنَ البعيرين يقرِنُهُما قَرْنًا: إذا جمعهما في حبلٍ واحدٍ، وذلك الحبل يُسمَّى القِرَانَ والقَرَنَ.(١).

وللنُّتُوء بقوَّة وشِدَّة قرْنُ الثَّور وغيره، والجمع قُرُون، وقَرْنُ الجَبَلِ: أعلاه (٢).

وللإطاقة يقال: أقْرَنَ لـهُ: أطاقه وقوي عليه، وللضَّعف يقال: أقْرَنَ عن الشَّيْءِ: ضَعُفَ، وأقْرَنَ عن الطَّريق: عدَلَ عنها، قال ابنُ سيده: "أراهُ لضَعْفِهِ عنها"(٣). وإذا جمع بين الإطاقة والضَّعف كان من الأضداد(٤).

وللأوَّلية يقال: قَرْنُ الفَلاة: أوَّلُها، وقَرْنُ الشَّمس: أوَّلُها عند طلوعها وأعلاها، وقيل: أوَّلُ شُعَاعها(٥).

هذا حديثُها في اللُّغة ومعاجمها، وأمَّا من جهة الاصطلاح فإنَّ مصطلح (القرينة) شائعٌ في علومٍ يمدُّ بعضُها بعضًا، فقد استعمله المفسِّرون والفقهاء والأصوليُّون والنَّحويُّون والبلاغيُّون، وذكرتْهُ كتُب مصطلحات الفنون، والذي يعنيني هنا هو اصطلاحُ المفسِّرين واللُّغويِّين.

وقبل عرض اصطلاحهم فإنِّي أقدِّمُ بأنَّ شأن هذا المصطلح شأنُ غيره من المصطلحات العلميَّة التي لم تستقرَّ في عصر نشأة العلم؛ فقدامى المفسِّرين واللُّغويِّين كانوا بادئ الأمر يستعملون ألفاظًا مرادفة لمصطلح (القرينة)، نحوُ: الدَّليل، والدَّلالة، وجملة الكلام، وظاهره، وضِمْنُهُ، وفحواه، والحال، ومشاهدة الحال، والآية،

---

(١) انظر: لسان العرب (ق ر ن) ٣٣٧/١٣.
(٢) انظر: لسان العرب (ق ر ن) ٣٣٥/١٣.
(٣) المحكم (ق ر ن) ٣٦٧/٦.
(٤) انظر: لسان العرب (ق ر ن) ٣٣٩/١٣.
(٥) انظر: المصدر السَّابق ٣٣٢/١٣.

والأمارة، والسِّياق.

هذا في الأعمِّ الأغلب، وقد وقع في بعض نُسخ تفسير الطَّبري التَّصريح بلفظ (القرينة) محرَّفةً عن (العربيَّة) وذلك في تفسير قوله -ﷺ-: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[١]، قال الطَّبري: "وقال بعض نحويي الكوفة: معنى (أو) معنى الواو في هذا الموضع[٢]، غير أنَّ القرينة على غير ذلك، لا تكون (أو) بمنزلة الواو ولكنَّها تكون في الأمر المفوَّض، كما تقول: إنْ شئت فخذ درهمًا أو اثنين، فله أنْ يأخذ اثنين أو واحدًا، وليس له أنْ يأخذ ثلاثة..."[٣]. والعبارةُ في نُسخٍ أخرى: "غير أنَّ العربيَّة على غير ذلك"[٤]، وهي الصَّوابُ؛ لموافقتها ما في المصدر المنقول عنه وهو (معاني القرآن) للفرَّاء[٥]، ولأنَّه لا موضع للقرينة هنا.

ومن استعمال المتقدِّمين لمفهوم القرينة والتَّعبير عنها بألفاظٍ أخرى ما جاء في كتاب سيبويه من قوله: "...ولكنَّه حذف استخفافا؛ لأنَّ ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"[٦]، وقوله: "... ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال"[٧].

وقال الفرَّاء: "ولا يجوزُ أنْ تقول: ضربتُ فلانًا وفلانًا، وأنت تريد بالآخر: وقتلتُ فلانًا؛ لأنَّه ليس ههنا دليلٌ"[٨].

---

(١) سورة سبأ (٢٤).

(٢) أثبت محقَّق تفسير الطَّبري بعد هذه الكلمة: "في المعنى" وأشار في هـ (٢) ٣٣١/٢٢ إلى أنَّها محذوفة من بعض نسخ التَّحقيق. قلتُ: وهو الصَّواب؛ إذْ لا معنى لها هنا.

(٣) تفسير الطبري ٣٣١/٢٢.

(٤) تفسير الطّبري (هجر) ٢٨٥/١٩.

(٥) ٣٦٢/٢.

(٦) الكتاب ٥٦٠/٣.

(٧) المصدر السَّابق ٣٤٠/١.

(٨) معاني القرآن ١٤/١.

ومنه عند الأخفش قولُه: "...وحُذِفَ ذلك الكلامُ وكان فيما بقي دليلٌ على المعنى"(١).

وجمع المبرّد أنواع القرينة فعبَّر عنها بما يدلُّ عليها في قوله: "ولا يجوزُ الحذفُ حتَّى يكون المحذوف معلومًا بما يُدَلُّ عليه من متقدِّمِ خبرٍ أو مشاهدةِ حالٍ"(٢).

وفي (الخصائص) لابن جنِّي كان الظُّهور الأوَّل لمصطلح (القرينة) عند علماء العربيَّة، وذلك في مواضع قليلةٍ، منها قولُهُ: "... فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التَّقديم وإنَّما امتنع لقرينةٍ انضمَّت إليه"(٣).

ولَمَّا كان (الخصائص) معمولًا "على مذهب أصول الكلام والفقه"(٤)، وكان ابنُ جنِّي قد جالس الأصوليِّين وذاكر بعضهم فإنَّه يغلبُ على الظَّنِّ أنَّه استفاد هذا المصطلح منهم؛ إذْ كانوا هم أسبق إليه، ويزيدُ ذلك رجحانًا أنَّه لم يستعمله في كتبه الأخرى(٥).

أخذ المصطلح طريقه بعد ذلك في مؤلَّفات أهل العربيَّة، فتوسَّع وانتشر في كتب البلاغة خاصَّة، ثم كتب النَّحو والصَّرف، وكان المؤلِّفون يجمعون بين التَّصريح به والتَّلميح، وبقدر ما يكون للعالم من صلةٍ وقُربى مع الأصوليِّين ومؤلَّفاتهم يكون جريان المصطلح في مؤلَّفاته(٦)، ومن هؤلاء الإمام السُّهيلي فإنَّه قد تَلْمذ لأبي بكر ابن العربي (ت:٥٤٣هـ) وتخرَّج عليه في الأصول(٧)، فأكثر من استعمال مصطلح

---

(١) معاني القرآن ١٤٣/١.

(٢) المقتضب ٨١/٢.

(٣) ٢٩٣/١، وانظر المواضع الأخرى: ٢٩٩/١، ٣٤٨، ١٧/٢، ٣٧٩، ٤٤٢.

(٤) الخصائص ٢/١.

(٥) انظر: القرائن في علم المعاني ٦٧.

(٦) انظر: القرائن في علم المعاني ٦٩.

(٧) انظر: المطرب في أشعار أهل المغرب٢٣١، والتكملة لابن الأبَّار ٣٢/٣.

(القرينة)، وتابع الأصوليِّين في عدم العناية بتعريفها[١]، وكذا النَّحويون أيضًا لم يعنوا بهذا، وإنَّما كانت العنايةُ به عند البلاغيِّين، وأوَّل ما جاء من ذلك ما ذكره السَّكَّاكي (ت:٦٢٦هـ) في ضبط القرائن وتقسيمها، وذلك قولُهُ: "... وتلك القرائن كثيرة، وأنا أضبط لك منها ههنا ما تستعين على دَرْك ما عسى يشذُّ عن الضَّبط فأقول والله الموفق للصَّواب..."[٢].

والضَّبطُ والتَّقسيم بعضُ التَّعريف، وقد جاءت بعده محاولاتٌ لتعريف (القرينة) منها قول البهاء السُّبكي (ت:٧٧٣هـ): "المراد بالقرينة: ما يمتنع معه صَرْفُ الكلام إلى حقيقته"[٣]. وقول السَّعد التَّفتازاني (ت:٧٩٢هـ): "ولا نعني بالقرينة سوى ما يدلُّ على المراد"[٤]. وقولُ الشَّريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ): "أمرٌ يشير إلى المطلوب"[٥].

ب. أنواع القرائن عند المتقدِّمين:

الحديث في هذه المقدِّمة مبنيٌّ على الحديث السَّابق، من جهة عدم عناية المتقدِّمين بتعريف القرائن، وأنَّ التَّقسيم بعضُ التَّعريف، ومن جهة ما استفاده أهلُ العربيَّة من الأصوليِّين في هذا الباب.

فأقول: إنَّ اللُّغويِّين المتقدِّمين -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- لم يُعنَوا بضبط القرائن أو بحصرها وتقسيمها، نعم أفادوا من الأصوليِّين في استعمال المصطلح في معالجة مادَّتهم اللُّغوية لكنَّهم لم يأخذوا تقسيم الأصوليِّين، وإنْ كان الأصوليُّون أنفسُهُم لم ينصُّوا على أنَّ هذه هي قسمةُ القرائن، لكنَّ اعتباراتٍ مختلفةً وُجِدت في كلامهم أفضت إلى

---

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٣٨/٦، والقرائن عند الأصوليين ٥٤.
(٢) مفتاح العلوم ٢٢٥.
(٣) عروس الأفراح ١٥٢/٢.
(٤) المطوَّل للتَّفتازاني ٢١٤.
(٥) التعريفات ١٧٥.

تقسيمها عدَّة أقسامٍ على النَّحو الآتي[١]:

فهي من حيث المصدر أربعة أقسام: قرائن شرعيَّة، وعقليَّة، وحسيَّة، وعُرفيَّة.

ومن حيث قوَّةُ الأثر قسمان: قرائنُ قطعيَّة، وقرائنُ ظنَّيَّة.

ومن حيثُ الظُّهورُ وعدمُهُ قسمان: قرائنُ جليَّة، وقرائنُ خفيَّة.

ومن حيث الاستقلالُ والتَّبعيَّة قسمان: قرائنُ مستقلَّة، وقرائنُ تابعة.

ومن حيثُ الوظيفة قسمان: قرائنُ مبيِّنة، وقرائنُ مُقوِّيَة.

ومن حيثُ الهيئة قسمان: قرائنُ مقاليَّة، وقرائنُ حاليَّة، وهذه هي التي عوَّل عليها اللُّغويُّون وأهلُ التَّفسير والمعاني؛ فإنَّك لا تكاد تجدُ في كلامهم غير هذين النَّوعين من أقسام القرائن، فهم إمَّا أنْ يقرنوا الشَّيء بسياق الكلام أو جملته، أو يستدلُّوا على محذوف بظاهرٍ من لفظه أو معناه، أو يقرنوه بهيئة المتكلِّم أو المخاطب وما يحيطُ بهما من أحوالٍ.

فأمَّا القرائن المقاليَّة فهي الأغلبُ وقوعًا، والأكثرُ وضوحًا[٢]، وقدْ عُرِّفت بأنَّها "ألفاظٌ تقترن بالشَّيء فتبيِّنُ المراد به، أو تقوِّي دلالته أو ثبوته"[٣].

وأمَّا القرائنُ الحاليَّة فهي "ما يدلُّ على مراد المتكلِّم وغرضِهِ من الكلام، من خارج اللَّفظ"[٤]. وتتضمَّنُ ثلاثة أحوال: المتكلِّم والمخاطب والظُّروف المحيطة بالكلام.

هذا، وللنَّحويِّين تقسيمٌ خاصٌّ بهم بيَّنه ابنُ هشام الأنصاري في معرض حديثه عن

---

(١) انظر: القرائن عند الأصوليين ١٠١.

(٢) انظر: حاشية الدُّسوقي على مختصر المعاني ٦٧٨/٢.

(٣) انظر: القرائن عند الأصوليين ١٤٣. انتهى إليه الباحث وخلَّصه ممَّا ورد على تعريفات الأصوليِّين من اعتراضات.

(٤) القرائن في علم المعاني ١٤٢.

شروط الحذف، وذكر أنَّ القرائن عندهم نوعان: صناعيَّة، وغير صناعيَّة، ويريد بغير الصِّناعية القرائن المقاليـة والحاليَّـة، ويريد بالصِّناعيَّة "ما يختصُّ بمعرفته النَّحويِّ" قال: "وذلك كقولهم في: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[١]: إنَّ التَّقدير: لأنا أقسمُ؛ وذلك لأنَّ فعل الحال لا يُقسَمُ عليه في قول البصريِّين"[٢].

وبعد، فهذا جُمْلةُ حديث القرائن عند أهل العلوم من المتقدِّمين، وأمَّا عن حديثها وأنواعها لدى الإمام السُّهيلي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فإنَّني قد تتبَّعت المواضع التي صرَّح فيها بلفظ (القرينة) أو ألمح إليها، واستقريت استعماله لها فظهرت لي الأمور الآتية:

الأوَّل: أنَّ الإمام السُّهيلي لم يُعن بتعريف القرينة ولا ببيان أنواعها، لكنْ يظهر من كلامه في بعض المواضع أنَّها نوعان، مقاليَّة وحاليَّة، جاء ذلك في تفسيره قول الله -ﷻ-: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣]، قال السُّهيلي: "... وليس ههنا إضافةٌ في المعنى إلَّا إلى هذا التَّاريخ المعلوم [هجرة النَّبي ﷺ]؛ لعدم القرائن الدَّالة على غيره من قرينة لفظٍ أو قرينة حالٍ"[٤].

وعقد مسألةً في أماليه للكلام على قول طاووس: "لا بِيه ولا بتة"[٥] ثم قال: "فإنَّما يُتفهَّمُ التَّرجيحُ والتَّوجيه فيه من سياقة الكلام ومن قرائن الأحوال..."[٦].

---

(١) سورة القيامة (١).
(٢) مغني اللبيب ٣٢٥/٦.
(٣) سورة التوبة (١٠٨).
(٤) الجامع ٤٣٠.
(٥) علَّق عليها محقِّق الأمالي بقوله في ص٥٧ هـ١: "كذا في الأصل". وطاووس هذا ابن كسرى أو غيره، انظر: الروض الأنف ٣١٦/١.
(٦) أمالي السُّهيلي ٥٧.

وإذا عُلِم هذا منه فإنَّه يُحمَلُ عليه ما صرَّح فيه بلفظ القرينة دون تعيينٍ لنوعها، من نحو قوله: "والمفعولُ قد يجوزُ حذفُهُ، ولكنْ لا بدَّ من قرينةٍ تدلُّ على المراد"(١).

الثَّاني: أنَّه قد استعمل من مشتقَّات مادَّة (ق ر ن): قَرَن، واقترنَ، وقارن، ومقارن، وقرينة، وقرائن، وكان في أكثر المواضع مريدًا بها المعنى اللُّغوي الدَّال على المصاحبة، وذلك نحوُ تفسيره قول الله -ﷻ-: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾(٢)، قال السُّهيلي: "لم يقل: (أمرضني)، كما قال: (يُطْعِمُنِي)؛ إذ ليس في قولك (أمرضني) إلَّا الإخبار المجرَّدُ عن الشُّكْر والثَّناء، وربما اقترن به تسَخُّطٌ وتضجُّر، فعَدَل عنه إلى قوله: (مَرِضْتُ)..."(٣).

ومثلُهُ ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾(٤)، قال السُّهيلي: "فقَرَنَ بين الصَّلاة إلى الكعبة والنُّسُك إليها كما قرن بينهما حين قال(٥): ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾"(٦).

وقال في وصف حركة الضَّمة: "عبارةٌ عن تحريك الشَّفتين بالضَّمِّ عند النُّطق بالحرف، فيحدث بذلك صُوَيْتٌ خفيٌّ مُقارنٌ للحرف، فإن امتدَّ كان واوًا، وإنْ قُصِر كان ضمَّةً"(٧).

---

(١) الرَّوض الأنف ٣١٨/٢.
(٢) سورة الشُّعراء (٨٠).
(٣) نتائج الفكر ٣٠٤، ٣٠٥.
(٤) سورة الأنعام (١٦٢).
(٥) سورة الكوثر (٢).
(٦) الجامع ٩٢٧.
(٧) الجامع ٨٣، ٨٤.

واستعمله بمعنى الشَّدِّ فقال عن أحد شياطين قريش: "وهو الذي قَرَنَ بين أبي بكرٍ الصِّدِّيق وطلحة بن عُبَيْدِ الله -ﷺ- في حَبْلٍ حين أَسْلَمَا؛ فبذلك كانا يُسمَّيان: القَرِينَيْنِ"(١).

وبمعنى الوصل، نحوُ قوله: "...ثمَّ قَرَن الزُّبير هذا الحديث بحديثٍ أسنَدَه عن مقاتل بن سليمان..."(٢).

ومثله قوله في تفسير ضمير المتكلِّم: "...فكان أولى ما قُرِنَ به النُّون؛ لقربها من حروف المدِّ واللِّين"(٣).

الثَّالث: أنَّه استعملها في بعض المواضع مريدًا بها المعنى الاصطلاحي للقرينة المرادف للدَّليل عند أهل العربيَّة(٤)، وذلك في حديثه عن مسائل نحويَّةٍ وبلاغيَّةٍ وفقهيَّة وفرضية، ولم يخرج في شيء من ذلك عن الأنواع التي استقرَّت عندهم، أعني: الدَّليل الصِّناعي، أو غير الصِّناعي، وأرى أنَّ الأنسب لتوضيح هذا الأمر أنْ أسوق أمثلةً من كلامه تحت جملةٍ من الأغراض التي وردت القرائن من أجلها، وذلك على النَّحو الآتي:

أ- القرينة = الأصل:

جاء ذلك في حديثه عن دلالة «مِمَّا» على «رُبَّ»، قال السُّهيلي: "ولكنَّ (مِمَّا) هذه الكلمة هي التي دخلها معنى (رُبَّما) بقرينةٍ، وذلك أنَّ الأصل فيها ما قاله سيبويه:

---

(١) الرَّوض الأُنُف ٣/٧٠. ومثله ٥/٢٦٥.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٢٠١.

(٣) نتائج الفكر ٢١٩.

(٤) يرى الأصوليُّون أنَّ الدَّليل أعمُّ من القرينة، وتختصُّ القرينةُ بأنَّ دلالتها عقليَّةٌ غير وضعيَّة، وأنَّها شيءٌ آخرُ خارجٌ عمَّا يُستدلُّ عليه. انظر: القرائن في علم المعاني ٥٢، والقرائن عند الأصوليِّين ٨٢.

«إنِّي مِمَّا أفعلُ»[١]، أي: من الأمر. وجعل (ما) اسمًا تامًّا بغير صلة، كأنَّ معنى الكلام: من الأمر الممكن أنْ أفعل"[٢].

فهذا من الدَّليل الصِّناعي، وهو مراعاة أصل الوضع، ولم أقف على موضعٍ آخر، وأكثر ما يستعمل في التَّعبير عن ذلك كلمةَ (الأصل).

وفي بعض المواضع ألمح إلى أنَّ الخروج عن الأصل عنده قرينةٌ على معنًى خفيٍّ، جاء ذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[٣]، فقد قرَنَهُ بما تقدَّمه من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾[٤]، ثمَّ بيَّن أنَّ فيه خروجًا عن الأصل في تقديم المعرفة المؤكَّدة بـ(كلٍّ)، وهو أنْ تقول: كُلْ من الثَّمراتِ كُلِّها، وذلك في القرآن يقتضي حكمةً ومزيدَ فائدةٍ، قال السُّهيلي: "كان الابتداءُ بـ(كُلٍّ) أحصنَ للمعنى، وأجْمعَ للجنس، وأرفعَ للَّبس، وأبدعَ في النَّظم المعجز لذوي الألباب"[٥].

ب- القرينة = الغرض والمَقْصِد:

جاء ذلك في موضعين، أحدهما في تفسير آيةٍ من كلام الله -ﷻ-، والآخر في مسألةٍ فرضيَّة، فأمَّا الآية فهي قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[٦]، ومحلُّ النَّظر فيها هي (مَا) "كيف قال: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ولم يقل: مَنْ أعبد، وقد قال أهلُ العربيَّة: إنَّ (ما) تقع على ما لا يعقل، فكيف عبَّر بها عن الباري تعالى؟

---

(١) الكتاب ١٥٦/٣.
(٢) أمالي السُّهيلي ٥٣.
(٣) سورة النَّحل (٦٩).
(٤) سورة النَّحل (٦٧).
(٥) الجامع ٣٥١، ٣٥٢.
(٦) سورة الكافرون (٣).

فالجواب: ... أنَّ (ما) قد تقع على مَنْ يعقل بقرينةٍ... وتلك القرينةُ: الإبهامُ والمبالغة في التَّعظيم والتَّفخيمِ"[١].

وأمَّا الموضع الآخر فهو قولُهُ: "فإن قيل: فإنْ تصدَّق بصدقةٍ على ولده أكان يشاركهم فيها ولدُ الولد؟

قلنا: أمَّا الصَّدقةُ فالغرضُ بها التَّمليك؛ فلا يتناول ولد الولد إلَّا بتبيانٍ من المتصدِّقِ مخصِّصٍ عمومَ اللَّفظ بقرينةِ الغرضِ والمقصِد، بخلاف التَّحبيس فإنَّ المقصد به التَّعقيب دون التَّمليك فتناول الولدَ وولدَ الولد ما تعاقبوا"[٢].

وظاهرٌ في هذين الموضعين أنَّه يريد قرينةً حاليَّةً تهدي إلى معرفة مقصِدِ الكلام، وهي إحدى أحوال المتكلِّم الثَّلاث، مع ما يُعرف عن المتكلِّم من أحوالٍ قائمة به قبل كلامه، أو ما يصاحب المتكلِّم وقت كلامه من إشارةٍ أو حركة[٣].

ج- القرينة = التَّقديمُ والتَّأخير المعنوي:

ألمح السُّهيلي إلى هذه القرينة وحصرها في خمسة أشياء فقال: "ما تقدَّم من الكلام فتقديمُهُ في اللِّسان على حسب تقدُّم المعاني في الجَنان، والمعاني تتقدَّم بأحد خمسة أشياء: إمَّا بالزَّمان، وإمَّا بالطَّبع، وإمَّا بالرُّتبة، وإمَّا بالسَّبب، وإمَّا بالفضْلِ والكمال. فإذا سبق معنًى من المعاني إلى الخلَد والفِكْرِ بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها، سبق اللَّفْظُ الدَّال على المعنى السَّابق، وكان ترتُّبُ الألفاظ بحسب ذلك"[٤].

---

(١) الجامع ٩٣٠، ٩٣١.

(٢) الفرائض وشرح آيات الوصيَّة ٣٦.

(٣) انظر: القرائن في علم المعاني ١٤٢، ١٤٣.

(٤) نتائج الفكر ٢٦٧.

فهي كما ترى أقربُ إلى القرينة الحاليَّة، وتعضُدُها القرينة المقاليَّة، وقد عوَّل عليها الإمام السُّهيلي وضرب لها الأمثال من كلام الله –ﷻ–، ومن ذلك:

– ما تقدَّم بالفضْل والكمال، ومثَّل له بقوله: "ومنه تقديمُ (الجِنّ) على (الإنس) في أكثر المواضع [في القرآن الكريم]؛ لأنَّ الجنَّ يشتمل على الملائكة وغيرهم ممَّا اجتنَّ عن الأبصار، قال الله سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾[1].

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾[3]، وقوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾[4]، فإنَّ لفظ (الجنِّ) ههنا لا يتناول الملائكة بحالٍ؛ لنزاهتهم عن العيوب وأنَّهم لا يُتَوهَّمُ عليهم الكذب ولا سائر الذُّنُوب؛ فلمَّا لم يتناولهم عموم لفظ (الجنِّ) لهذه القرينة، بدأ بلفظ الإنس لفضلهم وكمالهم"[5].

فعضدت هذه القرينة المقالية من تقديم اللَّفظ القرينةَ الحاليَّةَ الدَّالةَ على مقصد الكلام، وقد تابعه على هذا حمزة العلوي في (الطِّراز)[6]، ولم يُسلَّمْ لهما بذلك، وليس الغرض ههنا مناقشة التَّفسير.

---

(١) سورة الصَّافَّات (١٥٨).

(٢) سورة الرَّحمن (٥٦).

(٣) سورة الرَّحمن (٣٩).

(٤) سورة الجنّ (٥).

(٥) الجامع ٧٩٢.

(٦) ٣٥/٢. على خلافٍ بينهما في أيِّ التَّركيبين أكثر في القرآن الكريم؛ فقد عكس العلوي ما قاله السُّهيلي فذهب إلى "أنَّ تقديم الإنس على الجنِّ هو الأكثر الوارد في القرآن؛ من أجل شرفهم على الجنِّ". والصَّواب ما قاله السُّهيلي فقد جاء تقديم (الجنِّ) في تسعة مواضع: الأنعام ١٣٠، الأعراف ٣٨، ١٧٩، النَّمل ١٧، فصِّلت ٢٥، ٢٩، الأحقاف ١٨، الذَّاريات ٥٦، الرحمن ←←←

– ما يتقدَّم من الأعداد، فقد عدَّه مما قُدِّم بالطَّبع، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[١]، وقولِهِ تعالى[٢]: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [٣].

وليس هذا مطَّردًا في القرآن الكريم؛ فقد يقتضي السِّياق خلاف ما ذكره، فمن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى﴾[٤]، قدَّم المثنَّى في سياق "حثِّهم على القيام بالنَّصيحة لله مجتمعين متساويين أو منفردين متفكِّرين"[٥].

– تقديم السَّبب على المسبَّب:

قال السُّهيلي: "ومن هذا الباب تقدُّم (العزيز) على (الحكيم)؛ لأنَّه عزَّ، فلمَّا عزَّ حَكَمَ... ومثلُهُ كثيرٌ في القرآن والكلام"[٦].

د– القرينة = تخصيص المعنى:

من الأمور التي نبَّه عليها السُّهيلي مستعينًا بالقرائن تخصيص المعنى، ومثاله ما جاء في حديثه عن إضافة (كلٍّ) وإفرادها، فبعد أنْ قرَّر أنَّها إنِ ابتُدِئ بها وكانت مضافةً لم يكن خبرُها إلَّا مفردًا، نحوُ: كُلُّ إخوتِك ذاهبٌ، وأنَّ ذلك لا يلزم إذا قُطِعت عن الإضافة نحوُ: كلٌّ ذاهبون، قال بعده: "فإنْ قيل: فقد ورد في القرآن موضعان أُفرد

→→→

٣٣. في مقابل خمسة مواضع قدِّم فيها (الإنس): الأنعام ١١٢، الإسراء ٨٨، الرحمن ٣٩، ٥٦، الجنّ ٥. وقد قيل في تعليل التَّقديم أقوالٌ أخرى، انظرها في البرهان ٢٥٧/٣، ٢٥٨، وأسرار التَّقديم والتَّأخير في القرآن الكريم ٨٨، ٨٩.

(١) سورة النِّساء (٣).

(٢) سورة المجادلة (٧).

(٣) انظر: الجامع ٩٥.

(٤) سورة سبأ (٤٦).

(٥) البرهان ٢٤٦/٣، وانظر: القرائن في علم المعاني ٤٠٩.

(٦) الجامع ٩٥.

فيهما الخبر عن (كُلٍّ) وهي غيرُ مضافةٍ إلى شيءٍ بعدها، وهما قولُهُ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[1]، و﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[2]، ولم يقل: كذَّبوا؟

فالجواب: أنَّ في هاتين الآيتين قرينةً تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللَّفظ دون غيره..." فجمْعُ الخبر في الآية الأولى يلزم عنه جمعُ مَن تقدَّم من الفريقين المؤمنين والظَّالمين، وهذا باطلٌ؛ إذ المراد: كلُّ فريقٍ يعملُ على شاكلته، ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾[3]

وجمعُهُ في الآية الثَّانية يوهم غير المراد أيضًا؛ إذْ سبق ذكر قرونٍ وأممٍ وختموا بذكر قوم تُبَّع، وجمع الخبر يوهم أنَّ الإخبار عن قوم تُبَّع خاصَّة، وليس مرادًا، بل المراد أنَّ كلَّ قرنٍ كذَّب الرُّسل[4].

والحقُّ "أنَّ إفراد ضمير الخبر عن (كلٍّ) المقطوعة عن الإضافة جاء في آيات كثيرةٍ"[5]. والقرينة التي ذكرها في هذين الموضعين قرينةٌ مقاليَّةٌ، فقد عوَّل على السِّياق في توجيه الآيتين، واستعان به في توجيه ما خرج عن حكمه المقرّر.

ه – القرينة = توضيح معنى الحرف:

ومنه ما جاء في التَّفريق بين أداتي النَّفي (لن) و(لا)، وأنَّ الأولى لنفي ما قَرُبَ، والثَّانية يمتدُّ معها النَّفي، وعلى هذا فرَّق بين النَّفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾[6]، وقوله –ﷻ–:﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[7]، فذكر أنَّ الأولى جاءت في سياقٍ

---

(١) سورة الإسراء (٨٤).
(٢) سورة ق (١٤).
(٣) سورة الإسراء (٨٤).
(٤) انظر: الجامع ٩٣، ٩٤.
(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٦/٢/١، ٣٥٧.
(٦) سورة الجمعة (٧).
(٧) سورة البقرة (٩٥).

اقترن فيه حرفُ الشَّرط بالفعل فصار من صيغ العموم؛ فانسحب على جميع الأزمنة؛ إذْ قال تعالى قبله: ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾(١)، قال السُّهيلي: "وحرفُ (لا) في الجواب بإزاء صيغة العموم؛ لاتِّساع معنى النَّفي فيها"(٢).

وأمَّا سياق الآية الثَّانية فقد اقترن فيه حرفُ الشَّرط بـ(كان)، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾(٣)، وهي مجرَّدة عن الدَّلالة على الحدث؛ فلا تكون من صيغ العموم؛ فكان النَّفي بـ(لن)، إذْ كان المعنى: "إنْ كانت قد وجبت لكم الدَّار الآخرة وثبتت لكم في علم الله تعالى، فتمنَّوا الموت الآن. ثم قال في الجواب: ولن يتمنَّوه. فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعًا(٤).

و- القرينة = بيان معنى الفعل:

ومنه ما جاء في الحديث عن دلالة الفعل الماضي على الزِّمان المطلق في قوله - ﷺ-: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٥)، قال السُّهيلي: "فإنْ قلت: لفظ الماضي تخصيصُهُ بالانقطاع.

قُلْنا:... ثبوتُ هذه الصِّفة فيهم وحصولُها في الحال وفي المآل، ولا تقول: سواءٌ ثوباك، أو غلاماك، إذا كان الاستواء فيما مضى وهما الآن مختلفان؛ فهذه القرينة تنفي الانقطاع الذي يُتَوهَّمُ في لفظ المضيّ..."(٦).

---

(١) سورة الجمعة (٦).
(٢) الجامع ٨٧.
(٣) سورة البقرة (٩٤).
(٤) الجامع ٨٧.
(٥) سورة البقرة (٦).
(٦) الجامع ٥٩، ٦٠.

ز – القرينة = تعدد الأوجه الإعرابية:

وذلك بأنْ يحتمل الاسم أكثر من إعرابٍ فيعوِّل السُّهيلي على القرائن في الحكم لأحد الإعرابين، كما جاء في تعليقه على قولهم: "هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطبًا"(١)، قال السُّهيلي: "... فإذا قلت: هذا أطيب بسرًا، احتمل الكلامُ قبل تمامه وقبل النَّظر في قرائن أحواله أنْ يكون (بسرًا) تمييزًا، وأنْ يكون حالًا، وبينهما في المعنى فرقٌ عظيمٌ؛ فاقتضى تحصينُ المعنى والحرص على البيان المراد تقديم الحال الأولى على عاملها، ولو أخِّرت لجاز"(٢).

م – القرينة = تفسير العامل النَّحوي:

ومنه ما جاء في حديثه عن إعمال معنى الإشارة، ولم جاز أنْ يعمل دون معنى التَّنبيه، قال السُّهيلي: "معنى الإشارة تدلُّ عليه قرائن الحال من الإيماء باللَّحْظِ واللَّفظ الخارج من طرف اللِّسان وهيئة المتكلِّم؛ فقامت تلك الدَّلالة مقام التَّصريح بلفظ الإشارة؛ لأنَّ الدَّالَّ على كلام النَّفس إمَّا لفظٌ، وإمَّا إشارةٌ، وإمَّا خطٌّ؛ فقد جرت الإشارة مجرى اللَّفظ فلْتَعْمَلْ فيما عمل فيه اللَّفظ، وإنْ لم تقْوَ قوَّتَهُ في جميع أحكام العمل"(٣).

ط– تعاضد القرائن:

سبقت الإشارة إليها(٤)، وأريد بها أنَّ الإمام السُّهيلي قد يعوِّل على أكثر من قرينةٍ في تفسير مسألة مَّا، ومن ذلك أنَّه منع ما ذهب إليه جماعةٌ من النَّحويِّين من أنَّ (أو) تجيء للدَّلالة على الإباحة، نحو: جالس الحسنَ أو ابن سيرين، قال السُّهيلي: "لم توجد الإباحة من لفظ (أو) ولا من معناها، وإنَّما أُخِذت من صيغة الأمر مع قرائن

---

(١) الكتاب ١/٤٠٠، والمقتضب ٣/٢٥١.

(٢) نتائج الفكر ٤٠٢.

(٣) المصدر السَّابق ٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) انظر: ص ٢٠٨ من هذا البحث.

الأحوال، و(أو) غير مُعتمدةٍ في هذا الكلام، وإنَّما دخلت لغَلَب العادة في أنَّ المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره، وأنَّ المجالس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معًا؛ ألا ترى أنَّ المأمور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصيًا..."[١].

(١) نتائج الفكر ٢٥٤.

المبحث الثَّاني

أثر القرائن في التَّرجيح بين الأوجه الإعرابية

التَّرجيحُ مصدرُ (رجَّح)، ويدلُّ في اللُّغة على معنى الزِّيادة والرَّزانة، قال ابنُ فارس: "الرَّاء والجيمُ والحاءُ أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على رزانةٍ وزيادة. يقال: رجَحَ الشَّيءُ، وهو راجحٌ، إذا رَزَنَ"(١).

وأمَّا من جهة الاصطلاح فالتَّرجيحُ مصطلحٌ أصوليٌّ، عُنِي به الأصوليُّون، وعرَّفوه بأنَّه "تقويةُ إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهرًا"(٢). وأخذه أصحابُ كتب التَّعريفات، فقال الجرجاني: "إثباتُ مرتبةٍ في أحد الدَّليلين على الآخر"(٣).

وقد تسرَّب هذا المصطلح إلى كتب أصول النَّحو غير أنَّها لم تُعْنَ بتعريفه وإنْ صرَّحت به وعملت بمعناه، كما فعل السُّيوطي في (الاقتراح) قال في عنوان الكتاب السَّادس منه: "في التَّعارض والتَّرجيح"(٤). وقبله قال الأنباري: "إذا تعارض نقلان أُخِذَ بأرجحِهِما، والتَّرجيحُ يكون في شيئين..."(٥).

هذا، ولا بُدَّ للتَّرجيح من مرجِّحات، وتُعدُّ القرائنُ بأنواعها المختلفة في مقدِّمتها، حتَّى قيل: إنَّ "التَّرجيح وظيفةٌ من وظائف القرائن وأثرٌ من آثارها"(٦). وأنت إذا تتبَّعت

---

(١) مقاييس اللغة (ر ج ح) ٤٨٩/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط للزَّركشي ١٤٥/٨.

(٣) التعريفات ٦٠. وانظر: الحدود الأنيقة والتَّعريفات الدَّقيقة ٨٣، وكشَّاف اصطلاحات الفنون ٤١٥/١.

(٤) ٣٩٦. وفي بعض النُّسخ: "والتَّراجُح". انظر: هـ١ في الصَّفحة نفسها.

(٥) لمع الأدلة ١٣٦. وانظر: المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول النَّحو ٣٣٨.

(٦) أنواع التَّرجيح بالقرائن، مجلة التراث، جامعة زيَّان عاشور، الجزائر، العدد (٢٦)، ٢٠١٧م، ص١٢٥.

هذا الأمر عند النَّحويِّين وجدته كثيرًا، وحين يكون العالم منهم ذا نزعةٍ اجتهاديَّةٍ ونظرةٍ متفرِّدة فإنَّ ذلك مؤذنٌ بتلمُّس القرائن المختلفة وزيادةٍ في التَّعويل عليها في ترجيحاته بين الآراء والأقوال والأعاريب، وهذا ما قصدته من عقد هذا المبحث؛ لأعرض نماذج من ترجيح الإمام السُّهيلي إعرابًا على غيره متَّخذًا من القرينة مرجِّحًا له، وسأزيد بإبراز أثر القرينة في التَّرجيح في عنوانٍ فرعي بعد دراسة الموضع المعرب، وذلك على النَّحو الآتي:

(١) **الآية المعربة**: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[١].

الموضع المعرب: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾

إعراب السهيلي: قال السُّهيلي: "(مَا) في هذه الآية اسمٌ مبتدأٌ بمعنى (الَّذي)، والتَّقديرُ: لَلَّذي آتيناكُم من كتابٍ وحكمةٍ... وقد قيل: إنَّ (ما) هذه شَرْطٌ، والتَّقدير: لمهما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ لتُؤمنُنَّ به"[٢].

الدِّراسة:

لـ(ما) في كلام العرب وجوهٌ من التَّصرُّف، فهي تأتي اسمًا وتأتي حرفًا، ولكلِّ نوعٍ أقسامٌ، وقد اختلف النَّحويُّون في أقسامها وفي بيان معانيها[٣].

وقد أفضى هذا التَّصرُّف إلى تعدُّدٍ في احتمالات إعرابها، ومن ذلك هذا الموضع

---

(١) سورة آل عمران (٨١).

(٢) الجامع ١٩١.

(٣) لكثرة الخلاف في هذه المسألة أُفْرِدت (ما) بمؤلَّفات مستقلَّة، قديمًا وحديثًا، فمن القديم كتاب (الإبانة في تفصيل ماءات القرآن) لجامع العلوم الباقولي، وهو محقَّقٌ ومطبوع، ومن الحديث كتاب (حديث ما) لمحمد المفدَّى.

المعرب فقد اختلف المعربون في توجيه إعرابها على أربعة أقوالٍ مبنيَّةٍ على عدِّها موصولةً، أو شرطيَّة، أو زائدة، أو ظرفيَّة، وتفصيل ذلك على النَّحو الآتي:

القول الأوَّل: أنَّها موصولةٌ، ولإعرابها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّها في محلِّ رفع بالابتداء، وصلتها (آتيتكمُ)، وعائد الصِّلة محذوفٌ، أي: آتيتكُموه، و"مِنْ كِتَابٍ" حالٌ من الموصول أو من عائده المحذوف، و"جَاءَكُمْ رَسُولٌ" معطوفة على جملة الصِّلة، وفي ربطها بالموصول خلافٌ، فهو عند بعضهم[1] مقدَّرٌ محذوفٌ، تقديرُهُ: ثم جاءكم رسولٌ به، فحذف العائد والجارُّ. ورُدَّ بأنَّ شرط حذف العائد المجرور غير متحقِّقٌ هنا، وهو أنْ يُجَرَّ العائد "بحرف جُرَّ بمثله معنى ومتعلَّقًا الموصولُ أو موصوفٌ به"[2].

وجعل بعضهم[3] الرَّابط في قوله: "لِمَا مَعَكُمْ"، ثم اختلفوا في تعيينه، فعدَّه بعضهم مِنْ وضْعِ الظَّاهر (ما) موضع المضمر (له). وهذا قياسُ مذهب الأخفش[4].

وذهب آخرون[5] إلى أنَّ الرَّابط ضميرُ الاستقرار العامل في (مَع)، والتَّقدير: لما استقرَّ معكم. وردَّه ابنُ هشام؛ لأنَّه "يقتضي عود ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معًا"[6] يريد: أنَّه عائدٌ إلى (ما) الثَّانية التي في (لما معكم)؛ فلا يستقيم عَوده إلى (ما) الأولى.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٠٥/١، والتذييل والتكميل ٧٧/٣، والدر المصون ٢٨٥.

(٢) التَّسهيل ٣٥.

(٣) انظر: الحجَّة للفارسي ٦٣/٣، والجواهر ٥٨٧/٢، وكشف المشكلات ٢٤٠/١، والإبانة ٩٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٧/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٣٩١/١، والحجَّة للفارسي ٦٧/٣.

(٦) مغني اللبيب ١٤٩/٥.

ثم يكون الخبرُ بعد ذلك "لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ"، والهاء عائدةٌ على المبتدأ لا على الرَّسول؛ لئلا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من ضميرٍ يربطها بالمبتدأ، وأجاز العُكْبَري عَود الضَّمير على الرَّسول، والعائد على المبتدأ محذوف؛ لطول الكلام، ولأنَّ تصديق الرَّسول تصديقٌ للذي أُوتيه(١).

وقريبٌ منه ما ذهب إليه الإمام السُّهيلي من أنَّه لَمَّا قال: ﴿رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ ارتبط الكلامُ بعضُهُ ببعض، واستُغني بالضَّمير العائد على الرَّسول عن ضمير يعودُ إلى المبتدأ". قال: "وله نظيرٌ في التَّنزيل، منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ خبرُهُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾(٢)، ولم يعد على المبتدأ شيءٌ؛ لتشبُّث الكلام بعضه ببعض"(٣).

وقيل: الخبر "مِنْ كِتَابٍ"، و(مِنْ) حينئذٍ لبيان الجنس، أو زائدة(٤)، وقد عُزِي هذا إلى الخليل وسيبويه(٥)، فأنكره ابنُ عطيَّة، قال: "لأنَّه مفسدٌ لمعنى الآية، لا يليق بسيبويه والخليل"(٦). وحصَرَ الخبر في "لَتُؤْمِنُنَّ"، ولم يبيِّنْ وجْه فساد المعنى، ولعلَّه من قِبَل أنَّه يلزم عنه الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته(٧).

وقد يُجاب عنه بأنَّه يُغتَفرُ في التَّابع ما لا يغتفر في المتبوع(٨). والقول بزيادة

---

(١) انظر: التبيان ٢٧٦/١.
(٢) سورة البقرة (٢٣٤).
(٣) الجامع ١٩٢.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٠٣/١، والفريد ٨١/٢.
(٥) انظر: الهداية ١٠٦١/٢، والتَّحصيل للمهدوي ٨٧/٢.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٩٠/٢.
(٧) انظر: مغني اللبيب ١٤٧/٥.
(٨) انظر: حاشية الشُّمني ١٣٢/٢، وحاشية الدّسوقي على مغني اللَّبيب ٨/٢.

(مِن) مردودٌ بأنَّها لا تزاد في الواجب، عند الجمهور[١].

وثانيها: وهو قريبٌ من السَّابق، غير أنَّه يجعل اللَّام موطِّئةً لجواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، فهو جارٍ مجرى القسم، فيكون جوابه على هذا: "لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ"، وتكون (ما) موصولةً في محلِّ رفع مبتدأ، وخبرُها إمَّا قوله: "مِنْ كِتَابٍ"، وفيه ما سبق من اعتراضٍ واعتذار، أو يكون جوابُ القسم سادًّا مسدَّ خبر المبتدأ[٢].

وثالثها: أنَّ (ما) في محلِّ نصب مفعول به، لفعل محذوفٍ هو جوابُ القسم، والتَّقدير: واللهِ لتُبَلِّغُنَّ ما آتيناكم من كتابٍ؛ "لأنَّ لام القسم إنَّما تقعُ على الفعل، فلمَّا دلَّت هذه اللامُ على الفعل حُذِفَ"[٣].

ذكَرَ هذا الوجْه أبو حيان عن بعض أهل العلم، وأعاده السَّمين وردَّه فقال: "وهذا الوجه لا ينبغي أنْ يجوز البتةَ؛ إذْ يمتنع أنْ تقول في نظيره من الكلام: واللهِ لزيدًا، تريد: واللهِ لتضربَنَّ زيدًا"[٤]. وزد عليه أنَّه لا يمتنع دخول لام جواب القسم على الجملة الاسمية، نحوُ: والله لزيدٌ قائمٌ[٥].

القول الثَّاني: أنَّ (ما) شرطيَّة، والتَّقدير: لمهما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ لتُؤمنُنَّ به[٦]، فتكون اللامُ الأولى موطِّئةً للجواب، وتكون (ما) في محلِّ نصبٍ على أنَّها مفعولٌ ثانٍ للفعل (آتيتكم)، وتقدَّم عليه؛ لأنَّ أسماء الشَّرط لها الصَّدارة في جملتها، ومفعولُهُ

---

(١) أجازه الأخفش والكوفيون. انظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١، والبغداديات ٢٤٢، وأمالي ابن الشَّجري ٢٨/٢، وشرح المفصل ٢٥/٨، والتذييل والتكميل ١٤٤/١١، والجنى الدَّاني ٣١٨.

(٢) انظر: التحرير والتَّنوير ٢٩٩/٣.

(٣) البحر المحيط ٢٣٩/٣.

(٤) الدَّر المصون ٢٨٤/٣.

(٥) انظر: اللامات للزَّجَّاجي٧٨، وشرح المفصل٣٨/٩، ورصف المباني ٣١٢، والجنى الدَّاني ٣٥.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٥٥١/٦، والجامع ١٩١، وباهر البرهان ٣٠٥/١. و(مهما) أصلٌ عند بعض النَّحويِّين، وذهب الخليلُ وجماعةٌ إلى أنَّها مركَّبة من (ما) الشَّرطية وزيدت على (ما) ←←←

الأوَّل الضَّمير المتَّصل به، وهو –أعني (آتيتكم)– مستقبلٌ في المعنى وإنْ كان لفظُهُ ماضيًا؛ لكونه في حيِّزِ الشَّرط، ومحلُّهُ الجزم، و"جَاءَكُمْ رَسُولٌ" عَطْفٌ عليه ولا يحتاجُ إلى رابطٍ، كما أنَّ فعل الشَّرط لا يحتاجُ إلى رابطٍ يربطُهُ بالشَّرط(١).

وتكون اللامُ الثَّانية لجواب القسم "لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ"، المستغنى به عن جواب الشَّرط؛ لأنَّ القسم والشَّرط إذا اجتمعا في كلامٍ، وسبق القسمُ كان الجوابُ له، واستُغني به عن جواب الشَّرط، هذا رأي الجمهور(٢).

وهذا إعراب الكسائي(٣) وأبي عثمان المازني(٤)، وأجازه الزَّجَّاج وجماعةٌ(٥)، ووافقهم الفرَّاء إلَّا في اللَّام الأولى فهي عنده زائدةٌ(٦).

القولُ الثَّالث: أنَّ (ما) ظرفيَّة، والأصل: لَمَّا، ثم خُفِّفت، ذكره السَّمين وعزاه إلى ابن أبي إسحاق، وبالتَّشديد قرأ سعيد بن جبير والأعرج، قال ابن جني: "في هذه القراءة إغرابٌ، وليست (لَمَّا) ههنا بمعروفةٍ في اللُّغة"(٧).

→→→

أخرى توكيدًا؛ لأنَّها تُزاد كثيرًا مع أدوات الشَّرط، نحو: إمَّا، وأينما، ومتى ما. انظر تفصيل الخلاف في شرح المفصل ٧٨– ٨٠. ومهما وخلاف النَّحويِّين فيها، مجلَّة جامعة أمِّ القرى، العدد (٣) ، ١٤١٠هـ ٥٣– ٩٥.

(١) انظر: الحجة للفارسي ٦٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١، ومغني اللبيب ٦٠١/٥.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الجملة الشَّرطية عند النَّحاة العرب ٤٤٣– ٤٤٧.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنَّحاس ٣٩١/١.

(٤) انظر: الإغفال ١٣٦/٢، والإبانة للباقولي ٩٨، وكشف المشكلات ٢٤١/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٧/١، وإعراب القرآن للنَّحاس ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١، والبيان ٢٠٩/١، والتبيان ٢٧٦/١، ومغني اللبيب ١٤٦/٥، ١٤٧.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢٢٥/١.

(٧) المحتسب ١٦٤/١.

فإذا كانت كذلك فإنَّ القول بفرعيَّة المخفَّفة ادِّعاء لم يقم عليه دليلٌ ولم تعضده قرينة.

القول الرَّابع: أنَّ (ما) زائدة، وهو قولٌ انفرد به ابنُ خالويه(١).

ذلك، وليس لهذين القولين حظٌّ من الشُّهرة، وفيهما غرابةٌ ولا ينبغي حمْلُ إعراب القرآن على شيءٍ كهذا، ولكنَّه ممَّا وقفتُ عليه في إعراب الآية فوجب ذكره.

أثر القرينة:

أشار الإمام السُّهيلي في هذا الموضع إلى الاحتمالين المشهورين في إعراب (ما) في هذه الآية، وهي أنَّها إمَّا أنْ تكون موصولةً أو شرطيَّة، وأظهر في كلامه ترجيح الأوَّل منهما؛ إذْ ردَّ عنه اعتراض المعترضين الذين قالوا: إنَّه لا رابط للخبر، أو لا رابط للجملة المعطوفة على صلة الموصول، وصحَّح طريق الإعراب مستعينًا بقرينة السِّياق التي عبَّر عنها بقوله: "لتشبُّث الكلام بعضه ببعض"(٢).

ولهذا الإعراب مقوٍّ آخر وهو قراءةُ حمزة بن حبيب: ﴿لِمَا آتَيْتُكُمْ﴾ بكسر اللَّام(٣)، على أنَّها لام الجرِّ، و(ما) اسمٌ موصولٌ، ومعناها: "أي: أخذ الله الميثاق لِمَا أُعطوا من الكتاب والحكمة؛ لأنَّ من أُوتي ذلك فهو الأفضل وعليه يؤخذ الميثاق"(٤). فتكون القراءتان بمعنًى، ومن قواعد التَّرجيح عند المفسرين: "اتِّحادُ معنى القراءات أولى من اختلافه"(٥).

---

(١) انظر: إعراب القراءات السَّبع ١/١١٦، وإعراب ثلاثين سورة ٤٩.

(٢) الجامع ١٩٢.

(٣) انظر: السَّبعة ٢١٣، والتَّيسير للدَّاني ٢٥٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٢٠٣.

(٥) قواعد الترجيح عند المفسرين ١/٨٨.

(٢) الآية المعربة:

١. ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[١].

٢. ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[٢].

الموضع المعرب[٣]: ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾، ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾.

إعراب السهيلي:

قال السُّهيلي: "إذا أبيت من التَّقليد، فلا إضمار لحروف الجرِّ فيها، وإنَّما هو النَّصبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ أو مُظْهَرٍ، أمَّا قولُهُ تعالى: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ فإنَّه لَمَّا قال: "أَحَقُّ" عُلِمَ أنَّه يوجبُ عليه أنْ يقوم فيه، وكذلك ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾، ومعنى "أَجْدَرُ": أَخْلَقُ وأَقْرَبُ، ولَمَّا ثبتَتْ لهم هذه الصِّفة اقتضى ذلك ألَّا يعلموا فصار منصوبًا في المعنى..."[٤].

الدِّراسة:

لحذف حرف الجرِّ في الكلام الفصيح ثلاث حالاتٍ:

أولاها: الحذف المطَّرد، وذلك مع (أنَّ) و(أنْ) المصدريَّتين، باتِّفاق الجمهور؛ "لأنَّهما وما بعدهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وقد طالَ فحسُنَ الحذفُ منه كما يحسُنُ حذف الضَّمير العائد إلى (الذي) في قولك: الذي ضربتُ زيدٌ، بمعنى: ضربتُهُ..."[٥]. "وهذا الحذف

---

(١) سورة التوبة (٩٧).

(٢) سورة التوبة (١٠٨).

(٣) هنا تابعت الإمام السُّهيلي في جمعه الحديث عن إعراب الآيتين.

(٤) الجامع ٤١٩، ٤٢٠.

(٥) شرح السيرافي ٢٦/١١. وانظر: المقتضب ٣٥/٢، ٣٦، وأمالي ابن الشجري ١٣٣/٢.

كثيرٌ جدًّا في القرآن، تجاوز أضعاف ما صُرِّح معه بحرف الجرِّ"[١].

وزاد ابن هشام قياسيَّة حذفه مع (كي)[٢]، وأجاز الأخفش الصَّغير اطِّراده فيما لا لبس فيه، وعُزِي إلى السِّيرافي الإطلاقُ، ولم أجده في (شرح الكتاب)[٣]

وثانيتها: الحذف اتِّساعًا، وذلك مع بعض الأفعال التي جاءت متعدِّيةً بنفسها في بعض الكلام العربي المنثور والمنظوم، ومتعدِّيةً بحرف الجرِّ في مواضع أخرى، نحوُ: شَكَرَه، وشكر له، ونصَحَهُ ونصح له.

وثالثتها: الحذف الاضطراري، وهذا خاصٌّ بالشِّعر[٤].

وقد اختلف النَّحويُّون في محلِّ (أنَّ) و(أنْ) المصدريَّتين إذا حذف حرف الجرِّ معهما، فذهب الخليل[٥] وتابعه الفرَّاء وجماعةٌ[٦] إلى أنَّ محلَّهما نصْبٌ؛ قياسًا على الاسم الصَّريح إذا نُزِع منه الخافض ووصل إليه الفعل.

وذهب الكسائي إلى أنَّ محلهما الجرُّ[٧]، ويشهدُ له قولُ الشَّاعر:

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٤٦/١/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٣/٣.

(٣) انظر: شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القوَّاس ٥٠٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٧/١-٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١، ٣٠٦، وشرح التسهيل ١٥٠/٢، ١٥١.

(٥) انظر: الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٨/١، وتفسير الطبري ٥٩٨/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠١/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٠١/١، والحجة للفارسي ٣٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٦٨/١.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠١/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٠١/١، ومشكل إعراب القرآن ١٦٨/١، وشرح الرَّضي ٩٦٩/٢/٢.

وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ[١]

وقد عُزي هذا القولُ إلى الخليل[٢]، وردَّ هذه النِّسبة أبو حيان، ووصفها ابنُ هشامٍ بالسَّهو[٣].

واختلف النَّحويُّون في تقرير مذهب سيبويه في هذه المسألة، فذهب بعضهم[٤] إلى أنَّه على القول الأوَّل، موافقًا الجمهور، وذهب آخرون إلى أنَّه على القول الثَّاني[٥]، والظَّاهرُ أنَّه يجيز الوجهين؛ فقد ذكر مذهب شيخه الخليل ولم يعقِّب عليه، ثم أجاز الجرَّ ووصفه بالقوَّة، فقال:

"ولو قال إنسانٌ: إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنَّه حرفٌ كثُر استعمالُهُ في كلامهم فجاز فيه حذف الجارِّ، كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم:

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحَا[٦]

---

(١) من الطويل، للفرزدق، في ديوانه ٩٣. والشَّاهد فيه قولُهُ: "ولا دينٍ" إذْ عطفَهُ مجرورًا على موضع "أنْ تكون" والتَّقدير: لأنْ تكون حبيبة. انظر: تخليص الشَّواهد ٥١١، والمقاصد النَّحوية ٩٩٦/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٣١٢/١، والحجَّة للفارسي ٩/٢، ٣٩/٣، ومشكل إعراب القرآن ٣٨١/١، والجامع ٤١٧، والتسهيل ٨٣، والدُّر المصون ٣٨٦/٤.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٦/٧، ومغني اللبيب ٦٩٨/٥.

(٤) انظر: التبيان ٤١/١، وشرح التسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشَّافية ٦٣٤/٢، وشرح الرضي ٩٦٩/٢/٢.

(٥) انظر: شرح الرُّماني ١٩٠٣/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٢/٢.

(٦) من مشطور الرجز، لأبي النَّجْم العِجْلي، في ديوانه ١٢٣. و(المكسوح) القَفْر الذي لا نبات فيه، "كأنَّه مكنوسٌ، يقال: كسَحْتُ البيتَ إذا كنسته، والْمِكْسَحَةُ: المكنسة". شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١٩٠/٢. والشَّاهد فيه جرُّ (بلد) بـ(رب) المحذوفة.

لكان قولًا قويًّا، وله نظائرُ، نحوُ قوله: لاهِ أبوك"[1].

والإمام السُّهيلي يوافق أصحاب المذهب الأوَّل في الحكم ويخالفهم في العلة؛ لأنَّه تعليلٌ "مدخولٌ ينتقض عليهم بالأسماء الموصولة كـ(الذي) و(مَنْ) و(مَا) فإنَّها قد طالت بالصِّلة، ومع ذلك لا يجوزُ إضمار حرف الجرِّ فيها، لا تقول: هربتُ الذي عندك، أي: من الذي عندك"[2]. ويرى أنَّ العلَّة هي في كون (أنْ) حرفًا، والحرفُ لا يدخُلُ على الحرف، فمن هنا أُضمر، فإذا أُظهر فإنَّ العلة من قِبَل أنَّ (أنْ) والفعل في تأويل اسمٍ، فهو إمَّا أنْ يراعي لفظ (أنْ) أو الاسم المؤوَّل.

هذه جملة الخلاف في هذه المسألة، وليكن النَّظرُ بعد ذلك في الإعراب الذي عُقِد له هذا الموضع من البحث، فأقول:

تكاد كلمةُ جمهور المفسِّرين والمعربين قبل الإمام السُّهيلي تتَّفِقُ على أمرين:

أحدهما: أنَّ معنى الآيتين المذكورتين على إضمار حرف الجرِّ فيهما قبل (أنْ) المصدريَّة.

والآخرُ: أنَّ محلَّ (أنْ) والفعل النَّصب، قال الزَّجاج: "(أنْ) في موضع نصب؛ لأنَّ الباء محذوفةٌ من (أنْ)، والمعنى: أجدرُ بترك العلم. تقول: أنت جديرٌ أنْ تفعل كذا، وبأنْ تفعل كذا، كما تقول: أنت خليقٌ أنْ تفعل، أي: هذا الفعل ميسَّرٌ فيك. فإذا حذفت الباء لم يصلح إلَّا بـ(أنْ)، وإنْ أتيت بالباء صلح بـ(أنْ) وغيره، تقول: أنت جديرٌ بأنْ تقوم، وبالقيام..."[3].

---

(١) الكتاب ١٢٨/٣. وانظر: مغني اللبيب ٦٩٨/٥.

(٢) الجامع ٤١٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٦٥/٢. وانظر: معاني القرآن للفراء ٤٤٩/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٣١/١، والهداية ٣١٠٢/٤، والتبيان ٦٥٦/٢، والفريد ٣٠٨/٣، والبحر المحيط ٤٩١/٥.

ومع اتِّفاقهم على ذلك فإنَّني لم أجد مَنْ بيَّن عامل النَّصب في الموضعين المعربين، ولا على أيِّ شيءٍ انتصبا، وهو مشكلٌ؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّه ليس قبل حرف الجرِّ المحذوف فعلٌ يصل إلى المحلِّ فينصبه.

والآخرُ: أنَّ نزْع الخافض على رأي الجمهور بابُهُ المفعول به، والخافضُ المنزوعُ في الآيتين مسبوقٌ بـ(أفعل) التَّفضيل، وهو بإجماع النَّحويِّين لا ينصب المفعول به، قال ابنُ مالك: "وأجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعول به، فإنْ ورد ما يوهمُ جواز ذلك جُعِلَ نصْبُهُ بفعلٍ مُقدَّرٍ يفسِّرُهُ (أفعل) كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[(١)] فـ(حيث) هنا مفعولٌ به لا مفعولٌ فيه، وهو في موضع نصْبٍ بفعلٍ مُقدَّرٍ يدلُّ عليه (أعلم)، ومن ذلك قول الشَّاعر[(٢)]:

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وَأَضْرَبَ مِنَّا فِي اللِّقَاءِ الْقَوَانِسَا"[(٣)]

وهذا الإشكال يرتفع عنهما من جهتين:

إحداهما: من جهة إعمالِ نزع الخافض، وهو رأيٌ عُزِي للكوفيِّين عامَّة في مصادر متأخِّرة[(٤)]، لم أقف عليه في غيرها، وهو غيرُ دقيقٍ إذْ تقدَّم أنَّ الكسائي يجعل المحلَّ للجرِّ بالحرف المحذوف[(٥)].

---

(١) سورة الأنعام (١٢٤).

(٢) من الطويل، للعبَّاس بن مرداس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، في ديوانه ٩٣، وقوله: "الحقيقة" ما يحقُّ على المرء أنْ يحميه، و"القوانس" جمْعُ قَوْنَس، وهي أعلى بيضة الرأس، وقيل: قونسُ الفرس ما بين أُذُنيه، والشَّاهد فيه: نصْب (القوانسا) بأفعل التَّفضيل (أضرب). انظر: خزانة الأدب ٣٢١/٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢. وحُكي إجماعهم على ذلك في أوضح المسالك ٢٣٥/٢، ومغني اللبيب ٣٠٢/٢.

(٤) انظر: حاشية ياسين على الألفية ١٣٣/١، وحاشية الصَّبَّان ٨٩/٢، وحاشية الخضري ١٨٠/١.

(٥) انظر: ص١٢٣ من هذا البحث.

والأخرى: من جهة إعمال (أفعل التَّفضيل) في المفعول به، وقد عُزِي أيضًا للكوفيِّين[1]، والمشهورُ أنَّ تجويز إعماله في المفعول به رأيٌ انفرد به صاحب (البديع) محمد بن مسعود الغَزْنِي[2].

ولعلَّ هذا الإشكال الوارد عليهما هو الذي دفع الإمام السُّهيلي إلى أنْ يصف كلام المعربين بالتَّقليد؛ إذْ لم يحقِّقوا القول فيه، فإنَّه لا إضمار فيه ولا جرَّ، ونصبُ المحلِّ دلَّت عليه جهة أخرى، وهي أنَّ (أنْ) المصدريَّة "أبدًا إذا لم يكن معها حرفُ الجرِّ ظاهرًا فهي مفعولةٌ بفعلٍ مُضمر، وقد تكون فاعلةً، ولكنْ بفعلٍ ظاهرٍ، نحوُ: يعجبني أنْ تقوم"[3].

هذا، وتقريرُ الإعراب عنده في الموضعين المعربين هنا أنَّه لَمَّا قال: ﴿أَحَقُّ﴾ عُلِمَ أنَّه يوجبُ عليه أنْ يقوم فيه". قال: "وكذلك ﴿أَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾، ومعنى ﴿أَجْدَرُ﴾: أَخْلَقُ وأَقْرَب، ولما ثبتت لهم هذه الصِّفة اقتضى ذلك ألَّا يعلموا فصار منصوبًا في المعنى"[4].

فهو إذًا منصوبٌ بفعل مُضمر يفسِّرُهُ هذا الظَّاهر، ولم يذكر السُّهيلي تقدير هذا المضمر؛ فهل هو يريدُ معنى الفعل، فيكون العاملُ معنويًّا؟

هذا محتملٌ، لكن يبعدُهُ قولُهُ بعد ذلك: "ولو جئت بالمصدر الذي هو اسمٌ محْضٌ نحوُ (القيام) و(العلم) لم يصحَّ إضمارُ هذا الفعل؛ لأنَّ (أَجْدَرُ) و(أَحَقُّ) ونحوهما

---

(١) البحر المحيط ٤/٦٣٠.

(٢) يُعرف بـ(صاحب البديع) وبـ(ابن الزَّكي) أو (ابن الذَّكي)، قال عنه السُّيوطي: "هكذا سمَّاه أبو حيان... ولم أعرف شيئًا من أحواله". بغية الوعاة ١/٢٤٥. ونسبة الرأي إليه في الارتشاف ٥/٢٣٢٦، والتصريح ٢/٥١٠.

(٣) الجامع ٤٢٠.

(٤) المصدر السَّابق ٤٢٠.

اسمان يضافان إلى ما بعدهما"[١]. فقوله: "إضمار هذا الفعل" يدلُّ على أنَّه يريد عاملًا لفظيًّا.

ولأنَّ موضع التَّقدير في آيةٍ كريمة من كلام الله -ﷻ-، والمقدَّر في حُكْمِ الملفوظِ به ما لم يمنع من ذلك مانع صناعيٌّ، كما يقول ابن جني[٢]، فإنَّ الذي تُلمح إليه عبارة السُّهيلي في الآية الأولى أنَّ الفعل المقدَّر: (أَحُقُّ أنْ تقوم فيه) أي: أَحُقُّ القيامَ فيه، يقال: حَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حَقًّا أي: وَجَبَ وُجُوبًا"[٣]، فـ(أحقُّ) هنا بمعنى (أُوجِبُ).

وأمَّا الآية الثَّانيةُ وهي قوله -ﷻ-: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٤]، فقد قيل في تفسيرها: "الأعراب أشدُّ جحودًا لتوحيد الله، وأشدُّ نفاقًا، من أهل الحضر في القرى والأمصار. وإنَّما وصفهم – جلَّ ثناؤه– بذلك؛ لجفائهم، وقسوة قلوبهم، وقلَّةِ مشاهدتهم لأهل الخير، فهم لذلك أقسى قلوبًا، وأقلُّ علمًا بحقوق الله"[٥].

فالأقرب أنَّ سياق الآية وتتابع هذه الصِّفات هي التي تدلُّ على الفعل المقدَّر[٦]، لا (أجدر) وحده؛ فيكون التَّقدير: اقتضى ذلك ألَّا يعلموا، أي: تَرْكَ العلم.

أثر القرينة:

رجَّح الإمام السُّهيلي النَّصب على الجرِّ في محلِّ (أنْ) المصدريَّة التي حُذِف معها

---

(١) المصدر السَّابق ٤٢٠.

(٢) عقد له بابًا في الخصائص ١/٢٨٥– ٢٩٣ وقال في ترجمته: "بابٌ في أنَّ المحذوف إذا دلَّت الدَّلالةُ عليه كان في حكم الملفوظ به، إلَّا أنْ يعترض هناك من صناعة اللَّفظ ما يمنع منه".

(٣) لسان العرب (ح ق ق) ١٠/٤٩.

(٤) سورة التوبة (٩٧).

(٥) تفسير الطبري ١٤/٤٢٩.

(٦) انظر: التقدير النَّحوي ١٠٢.

الجارُّ في هذين الموضعين من سورة (التَّوبة) معتمدًا على ضربين من أضرب القرائن المقاليَّة، فـ"أَحقُّ" في الموضع الأوَّل قرينة مقاليَّةٌ دالَّةٌ بلفظها على العامل النَّاصب، و"أجدرُ" في الموضع الثَّاني جعلها قرينة مقاليَّةً دالَّةً بمعناها على ما يُناسبها في جهةٍ من جهات التَّناسُب(١).

وهو في ذلك يبني على رأيه الذي انفرد به في قوله: "إنَّما هي أبدًا إذا لم يكن معها حرفُ الجرِّ ظاهرًا مفعولةٌ بفعلٍ مُضمر"(٢).

وما ذهب إليه هنا فيه نظرٌ؛ من قِبَل أنَّ التَّقدير خلافُ الأصل(٣) فلا يُصار إليه مع وجود وجْهٍ آخرَ يُمْكنُ حمْلُ الكلام عليه؛ فهو إذًا مرجوحٌ والجرُّ راجحٌ، وإنْ كان بقاءُ عمل الجارِّ بعد الحذف ضعيفًا عند جمهور البصريِّين، لكنَّه جائزٌ عند الكوفيِّين(٤)، وليس ضعيفًا عند البصريِّين في كلِّ موضعٍ، يدلُّك عليه قولُ إمامهم سيبويه: "وليس كُلُّ جارٍّ يُضمَرُ؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجارِّ فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فمن ثَمَّ قَبُحَ، ولكنَّهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَهُ أحوجُ"(٥).

وقد قدَّمتُ لك أيضًا من كلام سيبويه(٦) ما يدلُّ على قوَّة الجرِّ في هذين الموضعين. فإذا صحَّ ذلك كان حمْلُ الإعراب عليه أولى، في هذين الموضعين من سورة التَّوبة.

---

(١) انظر: القرائن في علم المعاني ١٠١، ١٠٦.

(٢) الجامع ٤٢٠.

(٣) انظر: التقدير النَّحوي ١٤٠.

(٤) انظر: الإنصاف ٣٠٣/١، ٣٠٤، وشرح المفصل ١٣٤/٤، والتذييل والتكميل ٢٣/١٠.

(٥) الكتاب ١٦٣/٢.

(٦) انظر: ص ٢٢٤ من هذا البحث.

(٣) **الآية المعربة**: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾[١].

الموضع المعرب: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾

إعراب السهيلي:

قال السُّهيلي: "ليس على معنى الواو كما توهَّموه، ولكنْ جوابُ (إذا) في قوله: ﴿قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾، وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ﴾ إخبارٌ عنهم وثناءٌ عليهم؛ لأنَّها نزلت في قومٍ مخصوصين، وهم سبعةٌ ذكرهم ابن إسحاق وغيرُهُ، والكلامُ غيرُ محتاجٍ إلى العطف بالواو؛ لأنَّه مرتبطٌ بما قبله كالتَّفسير له"[٢].

الدِّراسة:

واوُ العطف هي أمُّ بابها؛ فلها في الكلام الفصيح ما تختصُّ به عن سائر حروف العطف، منها[٣]:

١. احتمالُ معطوفها للمعيَّة، والتَّقدُّم، والتَّأخُّر. والسِّياقُ والقرائنُ هي التي تحدِّدُ ذلك، وهذا ما عليه المحقِّقون.

٢. اقترانُها بـ(إمَّا) نحوُ قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٤].

٣. كثرةُ التَّصرُّف فيها بالنَّظر إلى سائر أخواتها، ومن ذلك: التَّصرفُ بالحذف، وله صورٌ، منها: حذفها منفردةً، أو مع معطوفها، أو حذفُ متبوعها وبقاء التَّابع دليلًا

---

(١) سورة التَّوبة (٩٢).

(٢) الجامع ٤١٣.

(٣) الأمهات في الأبواب النَّحوية ٢٤٢، ٢٤٣.

(٤) سورة الإنسان (٣).

عليه، أو حذفها قبل (إمَّا)، أو حذف (رُبَّ) بعدها[١].

وقد اختلف النَّحويُّون في إثبات بعض هذه الخصائص، ومن ذلك خلافُهم في حذف الواو منفردةً، فالأصل أنَّ "حذف الحرف ليس بالقياس... وذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضَرْبٍ من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصارُ المختصر إجحافٌ به..."[٢] حكى ذلك ابنُ جنِّي عن شيخه الفارسي ثم عقَّب عليه بقوله: "هذا هو القياس، ألَّا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حُذِفت تارةً، وزيدتْ أُخرى"[٣].

وقد وجدت للفارسي قولًا آخر يقيس فيه حذف حرف العطف، قال في (الحجَّة): "وأمَّا إسقاطُ الواو وإثباتُها من قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ﴾[٤]، فالقول فيه: إنَّ حذفها في المساغ والحُسن كإثباتها..."[٥].

وقاس حذفه أيضًا الفرَّاء وابنا عصفور ومالك[٦]، قال الفرَّاء: "الواو رُبَّما حُذفت من الكِتَاب وهي تُراد؛ لكثرة ما تُنْقَصُ وتُزادُ في الكلام؛ ألَا ترى أنَّهم يكتبون (الرَّحمن) و(سُلَيْمن) بطرح الألف، والقراءةُ بإثباتها؛ فلهذا جازت"[٧].

وقد احتجُّوا لمذهبهم بأدلَّةٍ منها ما حكاه أبو زيدٍ الأنصاري عن بعض العرب أنَّه

---

(١) انظر: المصدر السَّابق ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٢٨٠.

(٤) سورة المائدة (٥٣).

(٥) ٣/٢٣١. وأعاده في موضعين آخرين في الحجَّة: ٤/٢٥، ٦/٦٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/٨٧، ٨٨، وشرح الجمل ١/٢٥١، ٢٥٢، وشرح التسهيل ٣/٣٨٠.

(٧) معاني القرآن ١/٨٧، ٨٨.

قال: "أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا تَمْرًا"[١]. ومنها قولُ الشَّاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ[٢]

يريد: كيف أصبحت وكيف أمسيت.

وذهب فريقٌ آخر من النَّحويِّين إلى أنَّ حذف العاطف لا يجوز في الاختيار، قال ابنُ هشام: "بابُهُ الشِّعر"[٣]، وعدَّه ابنُ جنِّي من الشَّاذ الذي لا يقاس عليه[٤]، وزاد الدُّسوقي عن بعضهم مذهبا ثالثًا وهو أنَّ هذا الحذف مختصٌّ بالأعداد المسرودة، نحوُ: واحد اثنان ثلاثة...[٥].

هذه جملة الخلاف في هذه المسألة، وممَّا يحتمل أنْ يكون من شواهدها قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ فقد ذهب بعضُ المفسِّرين والمعربين[٦] إلى أنَّ المعنى: أتوك لتحملهم وقلت لا أجدُ ما أحملكم عليه.

وهذا أحد خمسة أوجه ذُكِرت في إعراب "قُلْتَ" من هذه الآية، وتفصيل الجواب عنها على النَّحو الآتي:

---

(١) انظر: الخصائص ٢٩٠/١، وسر الصناعة ٦٣٥/٢، وشرح التسهيل ٣٨٠/٣.

(٢) من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٩٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٨٠/٣، والشَّاهد فيه: حذفُ حرف العطف.

(٣) مغني اللبيب ٤٦٦/٦.

(٤) انظر: الخصائص ٢٩٠/١.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٤١٩/٣.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٦٧/٥، والجواهر ١٣٧١/٣، والدَّر المصون ١٠٠/٦، ومغني اللبيب ٤٦٨/٦.

القول الأوَّل: وهو الذي تقدَّم على أنَّه على معنى حرف العطف، فتكون جملة (وقلت) معطوفةً في محلِّ جرٍّ بإضافة (إذا) إليها بطريق النَّسق، وجواب الشَّرط (تَولَّوا)، و(ما) مصدريَّة. وهذا قولٌ عزاه ابنُ عطيَّة لكتاب (النَّظم) للإمام عبد القاهر الجرجاني[١]، وفرَّق السَّمين بينهما في تقدير العاطف، فالتَّقدير عند الجرجاني: "وقلت"، وعند ابن عطيَّة: "فقلت"[٢].

وهذا القول هو الذي رجَّحه الباقولي في (الجواهر)، وعلَّل حذف الواو بـ"أنَّك استغنيت عنه بتضمُّن الثَّانية الذِّكرَ ممَّا في الأولى، بمنزلة قوله[٣]: ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾"[٤] بعد قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾ فقد أغنى الضَّمير في (رابعهم) عن العطف بالواو.

القول الثَّاني: أنَّ (قلت) جوابُ إذا الشَّرطية، وهي وجوابها في موضع الصِّلة لـ(الذين)، وقعت الصِّلة جملةً شرطيَّة، وقولُهُ: "تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ" جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأنَّ قائلا قال: ما كان حالهم إذْ أُجِيبوا بهذا الجواب؟ فأُجيب بقوله: تَوَلَّوْا[٥].

وهذا الذي رجَّحه الإمام السُّهيلي، غير أنَّه خالفهم في جملة "تولَّوا" فهي عند السُّهيلي مستأنفةٌ، على أنَّها "إخبارٌ عنهم وثناءٌ عليهم؛ لأنَّها نزلت في قومٍ مخصوصين، وهم سبعةٌ ذكرهم ابنُ إسحاق وغيرُهُ"[٦].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٦٧/٥.

(٢) انظر: الدرّ المصون ١٠٠/٦. وانظر: مغني اللبيب ٤٦٨/٦.

(٣) سورة الكهف (٢٢).

(٤) ١٣٧١/٣.

(٥) انظر: الدرّ المصون ١٠٠/٦، ومغني اللبيب ٤٦٨/٦.

(٦) الجامع ٤١٣.

هذا كلامُهُ، وليس سبب نزولها محلَّ اتِّفاق بين المفسِّرين؛ فقد اختُلِف فيه على أقوالٍ كثيرةٍ، منها: أنَّها نزلت في قومٍ من مُزَيْنَة، وقيل: هم بنو مُقَرِّن من مزينة، وقيل: في أبي موسى الأشعري ورهطه، رضي الله عنهم أجمعين(١).

القول الثَّالث: أنَّه في موضع نصبٍ على الحال من كاف "أَتَوْكَ"، والتَّقدير: أتوك وأنت قائلٌ لهم: لا أجدُ ما أحملكم عليه. مع تقدير (قد) عند من يشترط اقترانها بجملة الحال المصدَّرة بالفعل الماضي(٢)، فتكون مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٣)، وهذا أحدُ قولي الزّمخشري، والمنتجب الهمذاني(٤)، واقتصر عليه البيضاوي(٥).

القوال الرَّابع: أنْ يكون مستأنفًا، وهذا وجْهٌ حسَّنه الزَّمخشري في (الكشَّاف) فقال: "فإن قلت: فهل يجوز أن يكون قوله: "قُلْتَ لا أَجِدُ" استئنافًا مثله، كأنَّه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولَّوا، فقيل: ما لهم تولَّوا باكين؟ فقيل: قلت لا أجد ما أحملكم عليه. إلَّا أنَّه وسَطٌ بين الشَّرط والجزاء كالاعتراض. قلتُ: نعم، ويحسن"(٦).

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٤٢١/١٤- ٤٢٣، وأسباب نزول القرآن ٢٦٢، والمحرر الوجيز ٦٥/٥، ٦٦.

(٢) وهو رأي جمهور البصريين، والفراء من الكوفيين، وجوَّز الكوفيون وجماعةٌ من المتأخرين، وعُزي إلى الأخفش من البصريين وقوعَ الفعل الماضي حالا. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١، والمقتضب ١٢٤،١٢٥/٤، والإغفال٦٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٢/٣، والإنصاف ٢٥٢/١، وشرح الرضي ٦٨٠/٢/١، وشرح المفصل ١٦٤/٢، والتذييل والتكميل ١٨٨/٩، ١٨٩.

(٣) سورة النِّساء (٩٠).

(٤) انظر: الكشاف ٤٤٥، والفريد ٣٠٤/٣، والدر المصون ١٠٠/٦، ومغني اللبيب ٤٦٨/٤.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ٩٣/٣.

(٦) الكشاف ٤٤٦.

وردَّه أبو حيَّان بأنَّه "لا يجوز ولا يحسُنُ في كلام العرب، فكيف في كلام الله؟ فهو فهم أعجمي"(١). ولم يُبيِّن وجه فساده، وقد توقَّف عنده السَّمين الحلبي، وقال: "وما أدري ما سببُ منْعه وعدم استحسانه له، مع وضوحه وظهوره لفظًا ومعنًى!" قال: "وذلك لأنَّ تولِّيهم على حاله، فيصير الدَّمع ليس مترتِّبًا على مجرَّد مجيئهم له -ﷺ- ليحملهم، بل على قوله لهم: ﴿لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ وإذا كان كذلك فقوله -ﷺ- لهم ذلك سببٌ في بكائهم؛ فحسُن أنْ يُجعل قولُهُ: ﴿قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ جوابًا لمن سأل عن علَّة تولِّيهم وأعينُهُم فائضةٌ دمعًا، وهو المعنى الذي قصده أبو القاسم"(٢).

وممَّن وافق الزمخشريَّ في تجويزه المنتجب الهمذاني، والنَّسَفي، والألوسي، وذكره ابنُ هشامٍ ولم يعقِّب عليه(٣)، وذكره الشِّهابُ واستبعده(٤).

أثر القرينة:

عوَّل الإمام السُّهيلي في إعراب هذا الموضع على سبب نزول الآية الكريمة، وهو معدودٌ في جملة القرائن الحالية، في الظُّروف المحيطة بالكلام(٥)، وله أهميَّة كبيرة عند المفسِّرين؛ لأنَّ أسباب النُّزول "أوفى ما يجبُ الوقوف عليها، وأولى ما تُصرف العناية إليها؛ لامتناع تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصَّتها وبيان نزولها"(٦).

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤٨٤/٥.

(٢) الدرّ المصون ١٠٠/٦.

(٣) انظر: الفريد ٣٠٥/٣، ومدارك التنزيل ٧٠٢/١، وروح المعاني ٣٤٦/٥.

(٤) انظر: حاشية الشِّهاب ٣٥٣/٤.

(٥) انظر: القرائن في علم المعاني ١٦٩.

(٦) أسباب نزول القرآن ١٠.

لكنَّه لم يكتف به؛ فقد ذكر أنَّ الآية نزلت في قومٍ مخصوصين، لتخبر عنهم وتُثني عليهم؛ ثم قال: "والكلامُ غيرُ محتاجٍ إلى العطف بالواو؛ لأنَّه مرتبطٌ بما قبله كالتَّفسير له"(١). فجمع بين سبب النُّزول وسياق الكلام، فكان هذا من تعاضد القرائن.

وفيه أيضًا نُكتةٌ بلاغيَّة لم يُشر إليها السُّهيلي فنبَّه عليها ابنُ القيِّم، وهي أنَّه إذا جُعَل قوله: ﴿قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ جوابًا لـ(إذا) صار المعنى: إذا أتوك لتحملهم لم يكن عندك ما تحملهم عليه، فيكون بذلك إشارة إلى تصديقهم له وأنَّهم اكتفوا من علمهم بعدم الإمكان بمجرَّد إخباره لهم، بخلاف ما لو قيل: لم يجدوا عندك ما تحملهم عليه، أو لم تجد ما تحملهم عليه؛ لأنَّ ذلك يخرج قوله عن أنْ يكون سببًا لحزنهم.

ولشدَّة ارتباط الكلام بعضه ببعض تُرِك العطف هنا، كما تُرك في قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾(٢)، إذْ كانت مضاعفة العذاب بدلًا وتفسيرًا للأثام(٣).

هذا من جهة المعنى، ويقوِّيه من جهة الصِّناعة أنَّ حذف الحرف ليس بالقياس، كما تقدَّم(٤)، وبهذا يُردُّ أيضًا على من أوجب اقتران جملة الحال بـ(قد) إذا كانت مصدَّرةً بالفعل الماضي؛ لأنَّ (قد) من حروف المعاني فلا تُضمر(٥).

ويردُّ القول الرَّابع أنَّ جعل (قلت) اعتراضًا يلزم عنه أنْ يكون زائدًا، وقد تقرَّر في قواعد التَّرجيح عند المفسرين أنَّ الكلام إذا دار بين الزِّيادة والتَّأصيل فحمله على

---

(١) الجامع ٤١٣.

(٢) سورة الفرقان (٦٩).

(٣) انظر: بدائع الفوائد ٣٦٥/١.

(٤) انظر: ص١٢٩ من هذا البحث.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٧١/٢، والمساعد ٤٧/١/٢.

التَّأصيل أولى[١].

فإذا كان كذلك، فالمقدَّم من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الإمام السُّهيلي ومن معه من المعربين.

(٤) **الآية المعربة**: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[٢].

الموضع المعرب: ﴿يَعْقُوبَ﴾.

إعراب السهيلي:

قال السُّهيلي: "﴿يَعْقُوبَ﴾ ليس مخفوضًا عطفًا على ﴿إِسْحَاقَ﴾، ولو كان كذلك لقال: ومن وراء إسحاق بيعقوب؛ لأنَّك إذا فصلت بين واو العطف وبين المخفوض بجارٍّ ومجرورٍ لم يجُزْ، لا تقول: مررتُ بزيدٍ وبعده عمرٍو، إلَّا أنْ تقول: وبعده بعمرٍو.

فإذا بطل أنْ يكون ﴿يَعْقُوبَ﴾ مخفوضًا ثبَتَ أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ، تقديرُهُ: ووهبنا له يعقوب"[٣].

الدِّراسة:

من الأمور الصِّناعيَّة التي نبَّه عليها النَّحويُّون مراعاةُ التَّلازم، أو التَّضامّ كما يسمِّيه تمَّام حسَّان[٤]، بين بعض الكلمات، فتجد في كلامهم نحوَ: لا يفصلُ بين كذا وكذا؛ لأنَّهما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، أو اسمٍ واحدٍ، أو كالكلمة الواحدة، قال سيبويه: "المجرور داخلٌ في الجارِّ، فصارا كأنَّهما كلمةٌ واحدة"[٥]، وقال في موضع آخر:

---

(١) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين ٢/١٤٠.

(٢) سورة هود (٧١).

(٣) الجامع ٧١٠.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦، ٢١٧.

(٥) الكتاب ٢/١٦٤.

"المضافُ والمضافُ إليه بمنزلة اسمٍ واحدٍ منفردٍ، والمضاف إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه..."(١).

والمرادُ من ذلك بيانُ شدَّة اتِّصال الكلمتين ببعضهما، قال ابنُ جنِّي: "وعلى الجملة فكلَّما ازداد الجزآن اتِّصالًا قَوِيَ قُبْح الفصل بينهما"(٢).

ومن هذه المتلازمات العاطف والمعطوف عليه، لكنَّهم فصَّلوا الحُكم على أحواله؛ فأجمعوا على منْعِ الفصل بين العاطف والمعطوف على ظاهرٍ مجرور، قال سيبويه: "لو قال: مررتُ بزيدٍ أوَّل من أمسِ وأمسِ عمروٍ ،كان قبيحًا خبيثا؛ لأنَّه فصل بين المجرور والحرفِ الذي يُشرِّكه –وهو الواو– في الجارِّ، كما أنَّه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحًا، فكذلك الحروف التي تُدْخِلُهُ في الجارِّ، لأنَّه صار كأنَّ بعده حرفَ جرٍّ، فكأنَّك قلت: وبكذا"(٣). وحكى الرَّضي إجماع النَّحويِّين على مَنْعِهِ(٤).

فإذا كان العطف على المرفوعِ أو المنصوب فإنَّه يُنظرُ في حرف العطف، فإنْ كان على حرفٍ واحدٍ كالواو والفاء فالحكم المنْعُ إلَّا في ضرورة الشِّعر؛ فلا يجوزُ أنْ يقال: قام زيدٌ فواللهِ عمرٌو، ولا ضربتُ زيدًا ففي البيت عمرًا، ولا خرج زيدٌ والسَّاعةَ عمرٌو.

وإنْ كان العاطف على أكثر من حرفٍ جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم والجارِّ والمجرور، نحوُ: قام زيدٌ ثم واللهِ عمرٌو، وقام زيدٌ بل واللهِ عمرٌو، وما ضربتُ زيدًا لكنْ في الدَّار عمرًا(٥).

---

(١) المصدر السَّابق ٢/٢٢٦.

(٢) الخصائص ٢/٣٩٠.

(٣) الكتاب ٣/٥٠٢.

(٤) انظر: شرح الرضي ١/٢/١٠٣٤.

(٥) انظر: كشف المشكلات ١/٩٩، والجواهر ١/٤٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٦، ٢٤٧، والتَّذييل والتَّكميل ١٥/٢١١، والدر المصون ٤/١٠.

وقد منع أبو علي الفارسي الفصل بين العاطف والمعطوف في الاختيار، وخصَّه بالضَّرورة فقط[١]، قال ابنُ مالك: "وليس الأمر كما زعم؛ بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظَّرف والجارِّ والمجرور جائزٌ في الاختيار إنْ لم يكن المعطوف فعلًا، أو اسمًا مجرورًا، وهو في القرآن كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[٢]، ففصل بـ(إذا) وما أُضِيفت إليه بين الواو و(أَنْ تَحْكُمُوا) وهو معطوفٌ على (أَنْ تُؤَدُّوا)..."[٣].

هذا المشهور في كُتِب الفارسي المطبوعة، وفيما نُقِل عنه في المصادر، وقد خالف في ذلك جامع العلوم الباقولي فنسب إليه موافقة الجمهور في حكم المعطوف المرفوع والمنصوب، ولم أجده في كتب الفارسي، ولم ينسبه إليه أحدٌ غير الباقولي[٤].

ومن شواهد هذه المسألة الآيةُ المعربة، قال الله -ﷻ-: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ بفتح الباء من ﴿يَعْقُوبَ﴾ على قراءة ابن عامر وحمزة وحفص[٥]، وفي توجيه إعرابه قولان:

الأوَّل: أنَّه منصوبٌ، ونصبُهُ من وجهين:

أحدهما: أنَّ ناصبه فعلٌ مُضمرٌ، دلَّ عليه قولُهُ: "بَشَّرْنَاهَا"، والتَّقدير: بشَّرناها بإسحاقَ ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوبَ، وهذا قولُ جمهور المعربين والمفسِّرين[٦].

---

(١) انظر: الحجة ٣٦٥/٤، والإيضاح العضدي ١٣٥، والبصريات ٧٧٥.

(٢) سورة النساء (٨٥).

(٣) شرح الكافية الشَّافية ١٢٣٩/٣، وانظر: التسهيل ١٧٨.

(٤) انظر: الاستدراك للباقولي ٤٢٠/١، وتعليق المحقِّق هـ ٤ في الصفحة نفسها.

(٥) انظر: السَّبعة ٣٣٨، والتَّيسير ٣١٦.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٢/٣، وإعراب القراءات السَّبع ٢٨٨/١، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١، والجواهر ١١٤٩/٣، وكشف المشكلات ٥٨٠/١، والبيان ٢١/٢، والتِّبيان ٧٠٧/٢، والفريد ٤٩٢/٣.

والآخر: منصوبٌ بالعطف على موضع الجارِّ والمجرور، فإنَّه وإنْ كان مجرورًا فهو بمعنى المنصوب بإعمال (بشَّرنا) فيه(١)، كقول الشَّاعر:

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا(٢)

ورُدَّ القول بالعطف على موضع المنصوب بأنَّ فيه قُبحًا؛ لأنَّه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظَّرف(٣).

والثَّاني: أنَّ "يعقوب" مجرورٌ بالعطف على "إِسْحَاق"، وفُتِحَ؛ لأنَّه لا ينصرف أو لا يجري باختلاف المصطلح بين البصريِّين والكوفيِّين(٤)، وهو قول الكسائي وبعض الكوفيِّين، والأخفش وأبي حاتم السِّجستاني من البصريِّين(٥)، قال الأخفش: "وقد فتح على (وَبِيَعْقُوبَ مِنْ وراءِ إِسْحاقَ) ولكن لا ينصرف"(٦). وقد عزا مكِّي القيسي إلى الأخفش خلاف هذا، فذكر أنَّه يوافق الجمهور على منع الجرِّ فيه، وذلك في كتابه (مشكل إعراب القرآن)، ثم عزا إليه في (الهداية) موافقة الكسائي(٧)، أي في الجرِّ؛ فلعلَّه قولٌ للأخفش في كتابٍ آخر لم يصلنا.

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٣٩٦/١٥، والبيان ٢١/٢، والتِّبيان ٧٠٧/٢، والفريد ٤٩٢/٣.

(٢) من الطَّويل، لكعب بن جُعَيل، في الكتاب ٦٨/١، والمقتضب ١٥٤/٤، والشَّاهدُ فيه: نصب (غدا) بالحمل على الموضع، قال الأعلم: "لأنَّ معنى (تلاقينا من اليوم) وتلاقينا اليومَ واحدٌ". تحصيل عين الذهب ٩٤.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ٣٦٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١، والبيان ٢٢/٢، والتِّبيان ٧٠٧/٢.

(٤) انظر: مصطلحات النَّحو الكوفي ٩٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٥/١، وتفسير الطبري ٣٩٧/١٥، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٩٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/١٣.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٥/١. للعلمية والعجمة، ويكون عربيًّا إذا أُريد به ذكَر الحَجَل، وجمْعُهُ (يعاقيب)، لكنَّ ترك صرفه في القرآن كُلِّه دليلٌ على أنَّه غير مُراد. انظر: الأضداد للأنباري ٤١٥، والعلم الأعجمي في القرآن ٢٩٩.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١، والهداية ٣٤٣٣/٥.

وهذا القولُ مردودٌ من جهة الصِّناعة، وإنْ كان فيه عدمُ التَّقدير؛ لأنَّه يمكنُ تأويله على وجْهٍ مقبول بقرينةٍ صناعيَّةٍ وغير صناعيَّة.

أثر القرينة:

يظهر أثر القرينة الصِّناعيَّة في اعتماد الإمام السُّهيلي عليها في ترجيح النَّصب بفعلٍ مضمر، وذلك في قوله: "لأنَّك إذا فصلت بين واو العطف وبين المخفوض بجارٍّ ومجرورٍ لم يجُزْ، لا تقول: مررتُ بزيدٍ وبعده عمرٍو، إلَّا أنْ تقول: وبعده بعمرٍو".

وهذا المانع الصِّناعي مُجْمَعٌ عليه من النَّحويِّين، كما تقدَّم[1]، لكنْ لَمَّا كان القول المرجوح هو قولُ بعض النَّحويِّين من رؤوس المذهبين البصري والكوفي لزم عنه نقضُ هذا الإجماع، إلَّا أنْ يُحمل هذا على الاختلاف بين النَّظرية والتَّطبيق، أو على تعدُّد رأي النَّحوي في المسألة الواحدة، وكلاهما واقعان في أعمال النَّحويِّين المتقدِّمين، وعلى كلِّ حالٍ فالأولى ألَّا تُحمل القراءة السَّبعية عليه؛ استجابةً لرأي الجماعة في القرينة الصِّناعيَّة، ويُضاف إليه مرجِّحان آخران:

أحدهما: قرينةُ السِّياق التي دلَّت على إضمار الفعل وصحَّحت طريق الإعراب، ويكون هذا من باب تعاضد القرائن الصِّناعيَّة وغير الصِّناعيَّة.

والآخر: قراءة ابنِ أبي عبلة: "وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ بِيَعْقُوبَ" بإعادة باء الجرِّ، وقُرِئ عنه: "بِيَعْقُوبٍ"[2]، وكأنَّه جعله اسمًا عربيًّا.

---

(١) انظر: ٢٣٧، ٢٣٨ من هذا البحث.

(٢) شواذّ القراءات ٢٣٧. وقد جمع قراءة ابن أبي عبلة ووثَّقها ووجَّهها عبد الرؤوف حامد أحمد، ونشر عمله في مجلة كلية الدِّراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة القاهرة، العدد (٢٧)، المجلد (٤)، ص١٨٨٤- ١٦٨٣. وقد فاته هذا الموضع.

المبحث الثّالث

أثر القرائن في وجوهٍ من تأويل الآية المعربة وما يترتب على ذلك من إعراب

التَّأويل في اللُّغة: مصدرُ (أوَّل) يؤوِّلُ، وفعلُهُ الثُّلاثي: آلَ يؤُول أَوْلًا ومآلًا، أي: رجع وعاد[١]، وبعض اللُّغويِّين جعله بمعنى (التَّفسير) قال أبو عبيدة: "التَّأويل: التَّفسير"[٢]، وحُكِي مثلُ ذلك عن أبي العبَّاس ثعلب، وابنِ الأعرابي[٣]، وحاول بعضهم أنْ يفرِّق بينهما، منهم أبو هلال العسكري، قال: "التَّفسير هو الإخبارُ عن أفراد آحاد الجملة، والتَّأويل: الإخبارُ بمعنى الكلام. [فيكون (التَّأويل) أعمَّ] وقيل: التَّفسير ما انتظمه ظاهرُ التَّنزيل، والتَّأويل: الإخبار بغرض المتكلِّم بكلامٍ. وقيل: التَّأويل: استخراجُ معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجْهٍ يحتمل مجازًا أو حقيقة، ومنه يقال: تأويل المتشابه"[٤]. وقريبٌ من هذا ما ذكره ابنُ الأثير، قال: "المرادُ بالتَّأويل: نقلُ ظاهر اللَّفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاجُ إلى دليلٍ لولاه ما تُرك ظاهرُ اللَّفظ"[٥].

وأمَّا في الاصطلاح فإنَّ كلمة (التَّأويل) واقعةٌ في كتب التَّفسير ومعاني القرآن، وأصول الفقه، وكتب اللُّغة والنَّحو، لكنْ لم يُعنَ أحدٌ ممَّن وقفتُ عليه بحدِّه، ولم تخْرُجْ في الجملة عن المعنى اللُّغوي، غير أنَّ علماء الأصول فصَّلوا القول في صرف اللَّفظ

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (أول)، والصَّحاح (أول) ١٦٢٧/٤.
(٢) مجاز القرآن ٨٦/١.
(٣) انظر: لسان العرب (أول) ٣٣/١١.
(٤) الفروق اللغوية للعسكري ٥٨.
(٥) النَّهاية في غريب الحديث ٨٠/١.

عن ظاهره، وبيَّنوا المقبول منه والمرفوض[١].

وبإنعام النَّظر في كتب النَّحو، واستعمال النَّحويِّين لكلمة (التَّأويل) يظهر أنَّهم يريدون به: "صبَّ ظواهر اللُّغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[٢]، أو هو "حَمْل الظَّواهر اللُّغوية على غير الظَّاهر؛ للتَّوفيق بين أساليب اللُّغة وقواعد النَّحو"[٣].

وللتَّأويل عند النَّحويِّين أسبابٌ وأساليب، فأمَّا الأسباب فقد جمعها أبو حيَّان في قوله: "التَّأويلُ إنَّما يسوغُ إذا كانت الجادَّةُ على شيءٍ، ثمَّ جاء شيءٌ يخالفُ الجادَّةَ فَيُتَأَوَّل"[٤].

وفصَّلها الدُّكتور عبد الله الخثران في ثلاثة أسباب، هي:

١- عدم موافقة القواعد الأولى.

٢- تحديدُ الشَّواهد المعتمدة في التَّقعيد.

٣- اختلاف النَّحويِّين في تفسير بعض الصِّيغ والتَّراكيب[٥].

وأمَّا الأساليب فهي ثلاثة أيضًا: الحذف والتَّقدير، والشُّذوذ، والضَّرورة، وقد عُولجت هذه الأساليب في أعمالٍ علميَّةٍ كثيرةٍ قديمة وحديثة، بيَّنت حضورها في الدَّرس النَّحوي ومدى اعتماد النَّحويِّين عليها في وصف الكلام العربي الفصيح، ومن أجلِّها ما كتبه ابن جنِّي في (الخصائص) في أبوابٍ متفرِّقة، هي: "باب القول على الاطراد والشُّذُوذ"، و"بابٌ في تعارض السَّماع والقياس"، و"بابٌ في شجاعة العربية"

---

(١) انظر: أضواء البيان ١/٣١٣، ٣١٤.

(٢) أصول التَّفكير النَّحوي ٢٣٢.

(٣) ظاهرة التَّأويل وصلتها باللغة ٥٦.

(٤) التَّذييل والتكميل ٤/٣٠٠.

(٥) انظر: ظاهرة التَّأويل في الدَّرس النَّحوي ٥٣.

و"بابٌ في تجاذُب المعاني والإعراب"[١].

وقد يُعبَّر عن (التَّأويل) بكلمة أخرى، هي (التَّوجيه)؛ لأنَّهما تلتقيان في معالجة ما خرج عن الجادَّة، كما يقول أبو حيان، ويرى أحمد الأنصاري أنَّ بين التَّأويل والتَّوجيه الإعرابي خصوصًا وعمومًا؛ فكُلُّ تأويلٍ توجيهٌ وليس كلُّ توجيهٍ تأويلًا، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٢]، فالتَّوجيه لقراءة النَّصب؛ إذْ ليس فيها خروجٌ عن القاعدة، والتَّأويل لقراءة الجرِّ ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾؛ إذْ كان ظاهرها العطف على الضَّمير المجرور دون إعادة الجارِّ، وهو مخالف للقاعدة[٣]. وهذا ملحظٌ دقيقٌ فيه تفريقٌ بين الاستعمالين.

ولأنَّ التَّأويل رَدٌّ لما ظاهرُهُ الخلاف كانت القرائنُ من أهمِّ أدواته، بأنواعها المختلفة، وذلك ما سأجتهد في عرضه وبيانه من خلال مواضع ممَّا أعربه الإمام السُّهيلي من القرآن الكريم.

(١) **الآية المعربة**: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾[٤].

الموضع المعرب: ﴿يُورَثُ كَلَالَةً﴾

إعراب السُّهيلي:

قال السُّهيلي: "...إذا عنيت المصدر قلت: وَرِثوه عن كلالةٍ، كما تقولُ: فعلتُ ذلك عن كراهةٍ...وإذا جعلت (الكلالة) عبارةً عن الوَرَثَة فهو مجازٌ مستحسنٌ في القياس

---

(١) انظر: الخصائص ٩٦/١، ١١٧، ٣٦٠/٢، و٢٥٥/٣. وخُصَّ بعضها بكتُبٍ منها: ما يجوزُ للشَّاعر في الضّرورة للقزَّاز القيرواني (ت:٤١٢هـ)، وضرائر الشِّعر لابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، والتَّقدير النَّحوي لرياض الخوَّام، وظاهرة الحذف في الدَّرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة.

(٢) سورة النِّساء (١).

(٣) ظاهرة التَّأويل في إعراب القرآن ١٧.

(٤) سورة النِّساء (١٢).

والاستعمال... فعلى هذا يكون إعراب الكلمة إمَّا مفعولًا ثانيًا إنْ عنيتَ به الورثة، والمفعول الأوَّل مضمرٌ في (يُورَثُ)، كما تقولُ: هو يُلْبَسُ ثوبًا، ويُطْعَمُ طعامًا. وإمَّا حالًا إنْ عنيتَ به المصدر، فيكون التَّقدير: يُورثُ وِرَاثَةً كَلَالَةً، فلمَّا حُذِف ذْكرُ الوراثة، وصارت مضمرةً معرَّفةً عند المخاطب بما تقدَّم من اللَّفظ المشتقِّ منها صارت صفتها حالًا منها"[(١)].

الدِّراسة:

من الأمور المرعيَّة عند المعربين تعيينُ نوع الكلمة المراد إعرابُها وبيانُ معناها؛ إذْ لكلِّ نوعٍ أحكامٌ إعرابيَّةٌ خاصَّة، قال ابن هشام: "وأوَّلُ واجبٍ على الْمُعْرِب أنْ يفهم معنى ما يُعربُهُ، مفردًا أو مركَّبًا؛ ولهذا لا يجوزُ إعرابُ فواتح السُّور، على القول بأنَّها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"[(٢)].

فوجب إذن قبل الحديث عن إعراب ﴿كَلَالَةً﴾ الحديثُ عن معناها، فأقول: **اختلف اللُّغويون والمفسِّرون في بيان معناها على أربعة أقوالٍ:**

أوَّلها: أنَّها الميِّت، وهو من التَّسمية بالمصدر؛ إذ اشتقاق (الكلالة) من قولهم: كَلَّ الرَّجُلَ يَكِلُّ كَلَالَةً، وهو كَلٌّ. أو هي مصدرٌ من (تكلَّلَهُ النَّسب) بمعنى: تطرَّفه، كأنَّه أخذ طرفيه عمودي النَّسب، الوالد والولد[(٣)]. فإذا سُمِّي بها الميِّتُ كان ذلك من وقوعها "على العين ولا يريدون بها الحدث، كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر فيقولون: هذا رَجُلٌ كَلَالَةٌ، أي: كَلٌّ. كما يقولون: عَدْلٌ، أي: عادلٌ"[(٤)]. وقيل: هو

---

(١) الجامع ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) مغني اللبيب ٧/٦. وانظر: البرهان ٣٠٢/١.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١١٩/١، وتفسير الطبري ٥٣/٨، وتهذيب اللغة (ك ل ل) ٤٤٧/٩، والمحرر الوجيز ٥٠/٣.

(٤) سفر السِّعادة ٨١١/٢، ٨١٢. وانظر: الدُّر المصون ٦٠٦/٣.

مصدرٌ يجمع الوارث والموروث[١].

وثانيها: أنَّها الوَرَثَة، ممَّن ليس بولدٍ ولا والدٍ[٢]، جاء في الحديث أنَّ جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: "جَاءَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَنِ الْمِيرَاثُ؟ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ. فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ"[٣].

وثالثُها: أنَّها المال الموروث، قال النَّحاس: "رُوِي عن عطاء قولٌ شَاذٌّ، قال: الكلالةُ المالُ"[٤].

ورابعها: أنَّها بمعنى (القرابة) التي ليست باعتبار ولد ولا والد[٥].

هذه جملة القولِ في معنى الكلالة، وقد أفضى هذا الخلاف في معناها إلى تعدُّدٍ في احتمالات إعرابها، ويحسنُ أنْ يكون عرضُ هذه الاحتمالات مرتَّبًا بحسب المعاني السَّابقة، وذلك على النَّحو الآتي:

أ- إذا كانت (الكلالة) اسمًا للموروث فإنَّ في نصبها وجهين:

أحدهما: أنْ تكون خبرًا لـ(كان) النَّاقصة، و(رَجُلٌ) اسمها، وجملة (يُورَثُ) صفةٌ له.

والآخر: أن تكون حالًا من الضَّمير المستتر في الخبر الذي هو جملة (يُورَث)، أو

---

(١) انظر: التفسير البسيط ٣٩٦/٦، والمفردات ٥٦٤، والمحرَّر الوجيز ٥٢/٢.

(٢) انظر: العمدة في غريب القرآن ١١٦، والدُّر المصون ٦٠٦/٣.

(٣) صحيح البخاري (١٩٤) ٥٠/١.

(٤) معاني القرآن ٣٦/٢. وانظر: أمالي الزَّجاجي ١٥، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، والمحرر الوجيز ٥٢/٣.

(٥) انظر: الكشاف ٢٢٥، وأمالي ابن الحاجب ١٥٠/١، والبحر المحيط ٥٤٦/٣، والدُّر المصون ٦٠٧/٣.

من المستتر في الصِّفة إنْ جُعِلت (كان) تامَّة بمعنى وقع وحدَث[١].

بـ- إذا كانت الكلالة مصدراً، على أصلها، فإنَّ في نصبها وجهين:

أحدهما: أنْ تكون من المصادر التي وقعت أحوالًا، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٢]، وهو الوجْه الثَّاني الذي ذكره السُّهيلي، قال: "فيكون التَّقدير: يُورَثُ وِرَاثَةً كَلَالةً، فلمَّا حُذِف ذِكْرُ (الوِرَاثَة) وصارت مضمرةً معرَّفةً عند المخاطب بما تقدَّم من اللَّفظ المشتقِّ منها صارتْ صفتُها حالًا منها، كما تقولُ: ساروا به رويدًا، فـ(رويدًا) حالٌ من السَّير"[٣].

وتبعه في ذكر هذا الوجه السَّخاوي والسَّمين الحلبي[٤].

والآخر: أنْ تكون مفعولًا مطلقًا، على تقدير مضاف محذوف، أي: يُورَثُ وِرَاثَةَ كلالةٍ، كما في قول الفرزدق:

وَرِثْتُمْ قَنَاةَ الدِّينِ غَيْرَ كَلَالَةٍ عَنِ ابْنَيْ مَنَافٍ: عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ[٥]

وهذا هو الصَّوابُ عند أبي جعفر الطَّبري، قال: "(الكلالة) منصوبٌ على الخروج من قوله «يُورَثُ»، وخبرُ كان «يُورَثُ». والكلالة وإنْ كانت منصوبةً بالخروج من

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥٠/١، ٢٥١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥/٢، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٤٤١/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، والتبيان ٣٣٦/١، والفريد ٢٢٢/٢، وسفر السَّعادة ٨١٤/٢.

(٢) سورة البقرة (٢٦٠).

(٣) الجامع ٢٥١.

(٤) انظر: سفر السَّعادة ٨١٢/٢، ٨١٣، والدُّر المصون ٦٠٩/٣.

(٥) من الطَّويل، في ديوان الفرزدق ٨٥٢. والشَّاهدُ فيه: حذف المضاف قبل المصدر (كلالة)، أي: غيرَ وراثةِ كَلالَةٍ، أو غير ذا كلالةٍ، تقول العرب: "لَمْ يَرِثْهُ عن عُرُضٍ بل عن قُرْبٍ واستحقاق". لسان العرب (ك ل ل) ٥٩٢/١١.

(يورث) فليست منصوبةً على الحال، ولكن على المصدر من معنى الكلام؛ لأنَّ معنى الكلام: وإنْ كان رجلٌ يورَثُ مُتكلِّلَهُ النَّسبُ كلالةً، ثمَّ ترك ذكر (مُتَكَلِّلَهُ) اكتفاءً بدلالةِ قوله (يُورَثُ) عليه"[١].

وقد ضعَّفه السُّهيلي، ولم يذكر وجه ضعفه، ولم يزد على أنْ قال: "والذي قدَّمناه [يريد الحال] هو الصَّوابُ، وحسبُك أنَّه مذهبُ صاحب (الكتاب)، ووجه الحُجَّةِ يطولُ"[٢].

ج. إذا كانت (الكلالة) اسمًا للوارِثِ، فإنَّ في نصبها خمسة أوجه:

أحدها: أنْ تكون خبرًا لـ(كان)، على تقدير حذف مضافٍ، أي: ذا كلالةٍ[٣].

وثانيها: أنْ تكون مفعولًا ثانيًا لـ(يُورث)، والمفعولُ الأوَّلُ مضمرٌ فيه. هذا إعرابُ الإمام السُّهيلي، ويلزمُ عنه أنْ يكون أصل الفعل (أُورِثَ)، وتعضده قراءةُ الحسن البصري: "يُورِثُ"، أو (ورَّثَ)، وتعضده قراءةُ عيسى: "يُوَرِّثُ"[٤].

وفيه نظرٌ؛ إذْ يلزم عنه أنْ يكون الميِّتُ وارثًا لا موروثًا، ولذا منعه بعض المفسِّرين واللُّغويِّين[٥].

---

(١) تفسير الطبري ٥٨/٨. ومصطلح (الخروج) عند الكوفيِّين "مصطلح تفسيريٌّ، يُراد به: المجيءُ بعد التَّمام، ويُذكرُ لتعليل أوجه النَّصب، وفيه دلالةٌ على ما له صلةٌ بالكلمة الخارجة في المعنى والإعراب". مصطلح (الخروج) عند الكوفيين، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد (٩)، ١٤٢٩هـ، ص٩٩.

(٢) الجامع ٢٥١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥/٢، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٤٤١/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، والتبيان ٣٣٦/١، والفريد ٢٢٢/٢، وسفر السَّعادة ٨١٤/٢.

(٤) انظر عزو القراءتين في مختصر الشَّواذ ٣١، والمحتسب ١٨٢/١، وشواذ القراءات ١٣١.

(٥) انظر: تهذيب اللغة (ورث) ١١٧/١٥، والتفسير البسيط ٣٧١/٦، والكشاف ٢٢٥، والدُّر المصون ٦٠٨/٣.

وثالثها: أنْ تكون تمييزًا، ذكره مكِّي واستعمل في التَّعبير عنه مصطلح الكوفيِّين (التَّفسير)[١]، وأراد أنَّه يفسِّرُ ما انطوى عليه الكلامُ السَّابق من إبهام الوارث، قال أبو حيَّان "لا الموروث"[٢]، وكأنَّه يلمح إلى توجيه الأنباري في (البيان)؛ فإنَّه جعل الإبهام في الموروث[٣].

وهذا الوجه مردودٌ؛ "لأنَّ التَّمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حُذِف لأجله، وتراجُعٌ عمَّا بُنِيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثلُ: ضُرِبَ أخوك رجلًا"[٤].

ورابعها: أنْ تكون حالًا من الضَّمير في (يورث)، وذلك إنْ جُعِلت (كان) تامَّةً، ولا بدَّ ههنا من تقدير مضافٍ محذوف، أي: ذا كلالةٍ؛ لأنَّ الكلالة حينئذٍ ليست نفس الضَّمير المستكنِّ في (يورث) [٥].

وخامسها: أنَّها مفعولٌ لأجله، أي: يُورَثُ لأجل الكلالةِ[٦].

د. إذا كانت الكلالة بمعنى (المال الموروث) ففي نصبها وجهان:

أحدهما: أنْ تكون صفةً لمصدر محذوف، والتَّقدير: وِراثةً كلالةً[٧].

والآخر: أنْ تكون مفعولًا ثانيًا[٨].

---

(١) قيل: إنَّ أوَّل من استعمله الفرَّاء. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، ومصطلحات النَّحو الكوفي ٢٩، ٣٠، والمصطلح النَّحوي للقوزي ١٦٤، ١٦٥.

(٢) التذييل والتكميل ٢١٠/٩.

(٣) انظر: البيان ٢٤٥/١.

(٤) مغني اللبيب ١٠/٦، ١١.

(٥) انظر: سفر السَّعادة ٨١٤/٢، والبحر المحيط ٥٤٦/٣، والدُّر المصون ٦٠٨/٣.

(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٥٠/١، والبحر المحيط ٥٤٦/٣، والدُّر المصون ٦٠٩/٣.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، والدُّر المصون ٦٠٩/٣.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٥٢/٣.

أثر القرينة:

تعدَّدت الأوجه الإعرابية في هذا الموضع المعرب من سورة النِّساء إلى ستَّةِ أوجه، هي: خبر كان، والحال، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والتَّمييزُ، والمفعول الثَّاني، وهو الذي دعا السَّمين الحلبي لأنْ يقول: "هذه الآية ينبغي أنْ يُطَوَّل فيها القولُ؛ لإشكالها واضطراب أقوال النَّاس فيها"(١).

وأظهرت دراسةُ إعراب هذا الموضع أنَّ للقرينة المقالية أثرًا في بيان بعض وجوه الإعراب المحتملة؛ فقد عوَّل عليها الإمام أبو جعفر الطَّبري في تأويل النَّصب على المفعول المطلق المبيِّن للنَّوع، وكذا عوَّل عليها الإمام السُّهيلي في تأويل النَّصب على الحال.

ورأيت أنَّ بعض المعربين اقتصر على بعض الوجوه، وبعضهم سردها دون تقديم أو ترجيح، إلَّا ما كان من أمر الإمام الطَّبري، وقد تعذَّر عليَّ ترجيح وجهٍ من هذه التَّأويلات السِّتَّة، لكنِّي أقدِّم الأوجه التي سلمت من الاعتراضات الصِّناعية، وهي النَّصبُ على أنْ تكون خبرًا لكان النَّاقصة، أو حالًا من الضَّمير المستتر في (يورث) على التَّفصيل المذكور في الدِّراسة، أو مفعولًا مطلقًا، أو مفعولًا لأجله. والله أعلم.

(٢) **الآية المعربة**: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾(٢).

الموضع المعرب: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾

إعراب السُّهيلي:

قال السُّهيلي: "فما ارتفع منه نحوُ: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾، و(وَيْلٌ لَهُ) فإنَّما يرتفع لوجهين:

---

(١) الدر المصون ٦٠٦/٣.

(٢) سورة الأنعام (٥٤).

أحدهما: أنَّك لَمَّا كُنْت داعيًا وكان الاسم المبتدأُ النَّكرةُ هو المطلوبَ بالدُّعاء صار كالمفعول، ووقع موقعه، كأنَّك قُلْتَ: أسألُ اللهَ سلامًا عليك... ولكنَّك لم تنصبه كما نصبت (سَقْيًا) و(رَعْيًا)... لأنَّك تريدُ أنْ تشوبَ الدُّعاءَ بالخبر، كأنَّك تريدُ: سلامٌ مِنِّي عليكم، فصارَ السَّلامُ في حُكْمِ المنعوت بقولك: مِنِّي؛ فقوي الرَّفع فيه على الابتداء؛ لأنَّ النَّكرة المنعوتة يُبْتدأُ بها. وهذا هو الوجه الثَّاني..."[1].

الدِّراسة:

من المقرَّر عند النَّحويِّين أنَّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفةً؛ لأنَّه محكوم عليه، ولا يصحُّ الحُكْمُ على مجهول، وأنَّ الأصل في الخبر أنْ يكون نكرةً؛ لأنَّه محطَّ الفائدة، ولا فائدةَ إذا كان الخبر معلومًا عند المخاطب[2]، قال سيبويه: "لو قلت: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسُن حتَّى تعرِّفه بشيءٍ، فتقول: راكبٌ من بني فلان سائرٌ... فأصلُ الابتداء للمعرفة"[3].

فإنْ خرج شيءٌ عن هذا الأصل لجأ النَّحويون إلى البحث عمَّا يُردُّ به إليه، فمن ذلك أنَّهم جمعوا صورًا اصطلحوا على تسميتها (مسوِّغاتٍ) للابتداء بالنَّكرة، أنهاها العُنَّابي في رسالته الموسومة بـ(التَّذكرة في مسوِّغات الابتداء بالنَّكرة) إلى اثنين وأربعين مسوِّغًا[4].

---

(١) الجامع ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) انظر: المقتضب ١٢٧/٤، والأصول ٥٩/١، ونتائج الفكر ٤٠٨، ٤٠٩، والبديع ٦٧/١، واللباب للعكبري ١٣٠/١، وشرح المفصل ٢٠٠/١، وشرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٣) الكتاب ٣٢٩/١.

(٤) درس هذه الرِّسالة وحقَّقها نصَّار بن محمد حميد الدِّين، ونشرتها مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، في العدد (١٥٣)

وبعضُ النَّحويِّين يُرجع هذه المسوِّغات قلَّت أو كثُرت إلى أمرٍ جامعٍ وهو (حصول الفائدة) قال ابنُ السَّرَّاج: "وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدةُ؛ فمتى ظَفِرَت بها في المبتدأ وخبره فالكلامُ جائزٌ، وما لم يُفِدْ فلا معنى له في [كلام العرب ولا في] كلام غيرهم"(١). وعزا هذا ابنُ عصفور إلى سيبويه، وذكر ابنُ هشامٍ أنَّه المعوَّلُ عليه عند المتقدمين(٢).

وهناك شواهدُ ظاهرُها الخروج عن هذا الأصل الذي قرَّره النَّحويون، فاجتهد المعربون في ردِّها إلى القاعدة، ومنها الموضع المعرب في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ فإنَّ ﴿سَلَامٌ﴾ مبتدأ، وهو نكرةٌ؛ فتأوَّله المعربون، فذهب أكثرُهم إلى أنَّ الذي سوَّغ الابتداء به كونُهُ في معنى الدُّعاء، قال أبو علي: "لما كان في معنى المنصوب اسْتُجِيز فيه الابتداءُ بالنَّكرة"(٣). وهذا هو القولُ الأوَّل الذي أشار إليه السُّهيلي في نصِّهِ السَّابق، قال: "كأنَّك قلت: أسألُ اللهَ سلامًا لك".

و(سَلَامٌ) هنا مصدرٌ(٤)، وقد عقد سيبويه لهذا النَّوع من المصادر بابًا ترجم له بقوله: "هذا بابٌ من النَّكرة يَجْري مَجْرى ما فيه الألفُ واللامُ من المصادر والأسماء" ثم قال في صلته: "وذلك قولُك: سلامٌ عليك ولبَّيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك..."(٥).

---

(١) الأصول ١/٩٤.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٣٤٣، ومغني اللبيب ٥/٤٣٩.

(٣) الحجَّة ٤/٣٦٢.

(٤) وله في اللغة معانٍ أخرى، نقل الزَّجاج عن المبرِّد أنَّه قال: "السَّلامُ في اللُّغة على أربعة أضرُب: السَّلامُ اسمٌ من أسماء الله-ﷻ-، والسَّلامُ السَّلامةُ، بمنزلة اللَّذاذ واللَّذاذة، والسَّلامُ: التَّسليم، من قولهم: سلامٌ عليكم، والسَّلامُ ضرْبٌ من الشَّجر". معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥٢.

(٥) الكتاب ١/٣٣٠.

وإذا تأمَّلت كلام سيبويه في هذا الباب وجدته يعوِّل على قرينة (حال المتكلِّم) في إثبات الحكم؛ إذْ يقول: "والمعنى فيهنَّ أنَّك ابتدأت شيئًا قد ثَبَت عندك، ولست في حال حديثك تَعْمَلُ في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أنَّ (حسبُك) فيها معنى النَّهي، وكما أنَّ (رحمةُ الله عليه) فيها معنى (رَحِمَهُ الله)"(١). وعنه أخذ المعربون هذا المسوِّغ، وهو كونُهُ في معنى الفعل(٢).

وأدَّى طولُ تأمُّل الإمام السُّهيلي في هذه القرينة إلى تأويلٍ آخر وتسويغٍ آخر للابتداء بالنَّكرة، وهو أنَّه يحتمل أنَّ المتكلِّم يريد أنْ يشوب دعاءه بالخبر، كأنَّه يريد: "سلامٌ منِّي عليكم، فصار السَّلامُ في حكم المنعوتِ بقولك: «مِنِّي»؛ فقوي الرَّفع فيه على الابتداء، لأنَّ النَّكرة المنعوتة يُبْتدأ بها"(٣).

وهو قريبٌ من الأوَّل من حيثُ إنَّه دعاءٌ، وأصلُ الدُّعاء أنْ يكون بالفعل(٤)، لكنَّه رأى فيه فرقًا دقيقًا على عادته في تلمُّس الفروق المعنويَّة بين التَّراكيب، قال: "ألا ترى أنَّ كلَّ من يقولُ: سلامٌ عليكم، إنَّما يريدُ أنْ يُشعر بأنَّه مُسلِّمٌ ومحيِّي؟ فالسَّلامُ صادرٌ منه؛ لأنَّه في معنى التَّحيَّة"(٥).

---

(١) الكتاب ١/٣٣٠. وعبَّر عنه في ص٣٣١ بقوله: "المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل".

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥٣، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢/٦٩، والجواهر ١/٣٧٦، والتبيان ١/٤٩٩.

(٣) الجامع ٣٢٥.

(٤) انظر: الكتاب ١/١٣٧، والأصول ٢/١٧٠، وإعراب القرآن للنَّحاس ٢/١٩، وشرح الرَّضي ١/٢/٨٢٥.

(٥) الجامع ٣٢٦.

ويتَّفقُ مع الأوَّل في كونه تخصِيصًا؛ إذِ "التَّخصيص الذي يعنيه النُّحاة في النَّكرة التي يُبْتدأُ بها هو أنْ تخصَّص بالوصف أو العمل أو الإضافة"(١). فالأوَّل من التَّخصيص بالعمل، والثَّاني من التَّخصيص بالوصف.

وعلى التَّخصيص بالوصف حمله بعض المفسِّرين، فقال: إنَّه -ﷺ- أُمِرَ بتبليغ سلام الله -ﷻ- إليهم، أي: سلامٌ من الله عليكم، وقيل: إنَّه -ﷺ- أُمِر بأنْ يبدأهم بالسِّلام؛ تكريمًا لهم وتطييبًا لقلوبهم، أي: سلامٌ منِّي عليكم(٢).

وقدَّره المهدوي: "سلامٌ ثابتٌ أو واجبٌ عليكم، والمعنى: أمنةٌ لكم من عذاب الله في الدُّنيا والآخرة"، نقله عنه ابنُ عطيَّة وردَّه بأنَّ لفظ الآية لا يقتضيه(٣).

وقريبٌ من تقدير المهدوي تقديرُ الفخر الرَّازي الذي رأى أنَّ في تنكير (سلام) دلالةً على نعوتٍ كثيرةٍ فقال في التَّقدير: "معناه: سلامٌ كاملٌ تامٌّ شريفٌ رفيعٌ عليكم"، وأكَّده بأنَّه "أينما جاء لفظ «السَّلام» من الله تعالى ورَدَ على سبيل التَّنْكير...فلهذا السَّبب اختار الشَّافعي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في قراءة التَّشهُّد قولَه: «سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ» على سبيل التَّنكير"(٤).

وهذا الذي قدَّره محمولٌ على التَّفسير الأوَّل وهو أنْ يكون الأمرُ تبليغَ سلام الله -ﷻ- إليهم؛ ليوافق التَّوكيد الذي ذكره.

أثر القرينة:

ظهر أثرُ القرينة الحاليَّة في هذا الموضع المعرب من آية سورة الأنعام في

---

(١) البحر المحيط ٥٢٨/٤.

(٢) انظر: الكشاف ٣٣٠، والبحر المحيط ٥٢٧/٤، والتَّحرير والتَّنوير ٢٥٧/٧.

(٣) انظر: المحرَّر الوجيز ١٣/٤، ولم أجد قول المهدوي في كتابه (التَّحصيل) ولعله من تفسيره الكبير (التَّفصيل).

(٤) تفسير الرَّازي ١٣٧/١٦. وأعاده في الجزء ٣٧٢/١٨.

وجهين من وجوه التَّأويل للابتداء بالنَّكرة، يجمعهما تخصيصُ النَّكرة، وقد ظهر أنَّ التَّأويل الأوَّل هو قول جمهور المعربين والمفسِّرين، وتأوَّله بعضُ المفسِّرين من وجْهٍ آخر على نعْتِ النَّكرة، وانفرد الإمام السُّهيلي عنهم بالجمع بين التَّأويلين في قوله الثَّاني، وقد جمع تركيب هذه الآية مع صورٍ أخرى من الكلام، وصدَّرها بقوله: "وفي العربية أبوابٌ رُفعت فيها النَّكرة بالابتداء... لمعانٍ مازجت الكلام، وقرائنِ أحوالٍ حسَّنت النِّظام"[(١)].

والتَّأويلان مقبولان من جهة الصِّناعة؛ إذْ تحقَّق فيهما قرْبُ النَّكرة من المعرفة بخروجها عن مدلولها الوضعي ليوافق التَّركيب أصل القاعدة، لكنَّ مجيء النَّكرة في القرآن الكريم مبتدأً بها موصوفةً بصفةٍ مقدَّرة ليس بالكثير[(٢)].

ولا إشكال فيهما من جهة المعنى؛ إذ (السَّلامُ) هنا بمعنى التَّحيَّة، والتَّحيَّةُ دعاءٌ بالسَّلامة من الآفات والأمن من المخافات[(٣)]، قال تعالى: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[(٤)].

(٣) **الآية المعربة**: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾[(٥)].

الموضع المعرب: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾.

إعراب السُّهيلي:

قال السُّهيلي: "ليست اللَّامُ لامَ المفعول، كما زعموا، ولا هي زائدةٌ، ولكن (رَدِفَ)

---

(١) نتائج الفكر ٤٠٩.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١/٢٢٥- ٣٢٨.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٤/١٩٩.

(٤) سورة يونس (١٠).

(٥) سورة النَّمل (٧٢).

فِعْلٌ متعدٍّ، ومفعولُها غير هذا الاسم... فلو حملته على الاسم المجرور لكان المعنى غير صحيحٍ إذا تأمَّلته، ولكنَّ المعنى: رَدِفَ لَكُم اسْتِعْجالَكُم وقولَكُم؛ لأنَّهم قالوا: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾[١]، ثُمَّ حُذِف المفعولُ الذي هو القولُ والاستعجالُ؛ اتِّكالًا على فعل السَّامع، ودلَّت اللامُ على الحذف لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أنْ يكون مفعولًا"[٢].

الدِّراسة:

تأتي اللامُ في كلامِ العرب لمعانٍ كثيرةٍ؛ فتعدَّدت لذلك أنواعها، ودفعت المصنِّفين إلى إفرادها بمؤلَّفات مستقلَّةٍ للحديث عن هذه الأنواع وما يتَّصل بها من أحكام، وصلنا منها: كتاب (اللَّامات) لأبي القاسم الزَّجاجي (ت:٣٣٧هـ)[٣]، ولأبي الحسن أحمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ)[٤]، ولأبي الحسن علي بن محمد الهروي (ت:٤١٥هـ)[٥]، ورسالةٌ في اللَّامات لأبي جعفر النَّحَّاس (ت:٣٣٨هـ)[٦]، ورسالةٌ

(١) سورة النَّمل (٧١).
(٢) الجامع ٦٥٤.
(٣) مطبوع، بتحقيق مازن المبارك، وطُبع عدَّة طبعاتٍ في دمشق وبيروت.
(٤) مطبوع، بتحقيق شاكر الفحَّام، ونشره في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد (٤٨) الجزء (٣،٤) ١٩٧٣م.
(٥) مطبوع، بتحقيق يحيى البلداوي، وطبع في الكويت في مكتبة الفلاح ،١٤٠٠هـ.
(٦) مطبوع، بتحقيق طه محسن، ونشرها في مجلة المورد المجلد(١) العدد (١، ٢) ١٩٧١م، وشكَّك في نسبتها إليه أحمد خطَّاب العمر، ونشر نقده في العدد التالي من مجلة المورد المجلد (١) العدد (٣، ٤).

(منسوبةٌ) للخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ)[١].

وقد اختلف المعربون في إعراب قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾، فمنهم من تأوَّله من قِبَل اللَّام، ومنهم من تأوَّله من قِبَل الفعل (رَدِفَ)، وتفصيل ذلك على النَّحو الآتي:

القول الأوَّل: أنَّ اللَّام في قوله ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ زائدة، قال مكِّي: "ومعناه: ردفكم" ونظَّر له بمواضع أخرى في القرآن الكريم، فقال: "ومثلُهُ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾[٢]، ومثلُهُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٣]" وقال بعده: "وهو كثيرٌ، اللَّامُ فيه زائدة لا تتعلَّق بشيءٍ"[٤]. وقد سبقه إلى هذا القول وتبعه جمهور المفسِّرين والمعربين، وإنْ لم ينصَّ بعضهم على زيادة اللَّام؛ فإنَّه لازمُ تفسيره معنى الآية بقوله: ردفكم[٥]، أي: "تَبِعَكُم عن قُرْبٍ وصار كالرَّديفِ التَّابع لكم بعضُ ما استعجلتُمْ به، وهو عذاب يوم بدرٍ، وقيل: عذاب القبر"[٦].

---

(١) مطبوعة، بتحقيق عمر بن علي الباروني، ونشرها في مجلة شمالجنوب(جامعة مصراتة) العدد (٨) ٢٠١٦م. ووصفتُها بالمنسوبة؛ لأنَّ الأدلَّة التي قدَّمها المحقِّقُ لتوثيق نسبتها إلى مؤلِّفها غيرُ كافية. وانظر: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنَّهج الأمثل ٢٤٠، ٢٤١.

(٢) سورة الحج (٢٦).

(٣) سورة يوسف (٤٣).

(٤) مشكل إعراب القرآن ٩٢/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٢/١، ٢٢٣/٢، وللأخفش ٤٦٧/٢، وغريب القرآن لابن قتيبة ٣٢٦، والمقتضب ٣٧/٢، وتفسير الطبري ١٢٣/٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٢٨/٤، وتفسير البغوي ١٧٥/٦، والجواهر ٧٨٤/٢، وكشف المشكلات ٦٠٨/١، والبيان ٢٢٧/٢، وتفسير الرَّازي ٥٦٩/٢٤، والتِّبيان ١٠١٣/٢.

(٦) البحر المحيط ٢٦٦/٨.

وهذه المسألة -أعني زيادة لام الجرِّ- محلُّ خلافٍ بين النَّحويِّين، فقد ذهب بعضهم[١] إلى أنَّها تكون مطَّرِدةً وغيرَ مطَّردة، فأمَّا اطِّرادها فيكون في اتِّصالها بالمفعول المقدَّم على عامله، **وذلك بشرطين:**

أحدهما: أنْ يكون العامل متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ.

والآخرُ: أنْ يكون العاملُ قد ضَعُفَ بتأخيرِهِ أو بفرعيَّته. واستُشهد للعامل المتأخِّر بآية سورة يوسف التي تقدَّمت في نصِّ مكي، وللعامل الفرعي بقوله -ﷻ-: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٢].

فإنْ تعذَّر أحدهما أو كلاهما فلا تزاد إلَّا في الاضطرار، وأجاز زيادتها لغير ضرورةٍ أبو علي الفارسي، وذلك إذا كان العاملُ ناصبًا لمفعولين وتقدَّم أحدُهما عليه، وجعل منه قوله -ﷻ-: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٣] بالإضافة، على قراءةٍ[٤]، قال في تفسيرها: "الله مولٍّ لكلِّ وجهةٍ تولِيةً، فأوصل الفعل باللام، كما تقول: لزيدٍ ضربتُ"[٥].

وأمَّا زيادتها غير المطَّردة فإنَّها تكون في غير ما تقدَّم، من نحوِ قولهم: "لا أبا لزيدٍ"، وقول الشَّاعر:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[٦]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/١، والتسهيل ١٤٥، ورصف المباني ٣٢٠، ٣٢١، والجنى الدَّاني ١٠٥، ١٠٦.

(٢) وردت في موضعين، سورة هود (١٠٧)، وسورة البروج (١٦).

(٣) سورة البقرة (١٤٨).

(٤) ممن قرأ بها ابنُ عبَّاس -ﷺ- وابنُ عمير. انظر: مختصر الشَّواذ ١٧، وشواذ القراءات ٧٨.

(٥) الحجَّة للفارسي ٢٤٠/٢.

(٦) من الكامل، لابن ميَّادة الرَّمَّاح بن أَبْرَد، في ديوانه ١٢٧، والشَّاهدُ فيه: زيادة اللام في قوله: "لِمُسْلِمٍ".

القول الثَّاني: أنَّ اللَّام غيرُ مزيدة، ولكنْ ضُمِّن الفعل (رِدِفَ) معنى فعلٍ يتعدَّى باللَّام، نحوُ: دَنا لكم، أو قَرُبَ لكم، أو أَزِفَ لكم، وفاعلُهُ: ﴿بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾، قال ابنُ عطيَّة: "معناه: قَرُبَ وأَزِفَ، قاله ابنُ عبَّاس وغيرُهُ، ولكنَّها عبارةٌ عمَّا يجيءُ بعد الشَّيءِ قريبًا منه، ولكونه بمعنى هذه الأفعال الواقفة تعدَّى بحرفٍ، وإلَّا فبابُهُ أنْ يتجاوز بنفسه"[(١)].

وقيل: إنَّ هذا هو الوجْهُ عند الكوفيِّين[(٢)]، وليس الأمرُ على إطلاقه؛ لأنَّ الفرَّاء وافق أهل القول الأوَّل في زيادة اللَّام، وأجاز التَّضمين في الفعل، وكذا أجازه جماعةٌ من المعربين، وهو الأظهرُ عند السَّمين الحلبي، وابن هشام[(٣)].

القول الثَّالث: أنَّ مفعول (رَدِفَ) محذوفٌ، واللَّام لامُ المفعول لأجله، والتَّقدير: رَدِفَ بعضُ الذي تستعجلون الخلْقَ لأجلكم ولشُؤْمِكُم[(٤)]، قال أبو حيان: "وهذا ضعيف"[(٥)]. وسكت عن بيان وجْه الضَّعف فيه، ولعلَّه من جهة بعده عن معنى الآية.

وأوَّل من ذكر هذا القول فيمن وقفتُ عليه هو الكرماني في (غرائب التَّفسير)[(٦)]، وهو قريبٌ من إعراب الإمام السُّهيلي؛ إذْ يوافقُهُ في حذف مفعول (رِدِفَ)، ويخالفُهُ

---

(١) المحرر الوجيز ٤٥٦/٧. وانظر: تفسير ابن عبَّاس ٣٩١، وتفسير الطَّبري ١٢٣/٢١، ١٢٤.

(٢) عزاه إليهم الطبري ١٢٤/٢١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٣/٢، ٢٩٩، والتبيان ١٠١٣/٢، والفريد ١٠٩/٥، والبحر المحيط ٢٦٦/٨، والدر المصون ٤٤/١، ومغني اللبيب ١٨٤/٣.

(٤) انظر: غرائب التَّفسير ٨٥٧/٢، والبحر المحيط ٢٦٦/٨، والدُّر المصون ٦٣٩/٨، وروح المعاني ٢٢٧/١٠.

(٥) البحر المحيط ٢٦٦/٨

(٦) ٢/ ٨٥٧. والكرماني كان حيًّا سنة ٥٣٥هـ، قال محقِّق كتاب (غرائب التَّفسير): "ولم أعثر على مصدرٍ يفيد بقاءه بعد تلك السَّنة". (مقدمة المحقق) ٢٩/١.

في معنى اللَّام، فالسُّهيلي يرى أنَّ اللَّام مؤذنةٌ بفائدةٍ أخرى، "وهي معنى (عجِلَ لَكُم) فهي متعلِّقةٌ بهذا المعنى، فصار معنى الكلام: قل عسى أنْ يكون عَجِلَ لكم بعضُ الذي تستعجلون فرَدِفَ قَولَكُم واسْتِعْجَالَكُم؛ فدلَّت (ردف) على أنَّهم قالوا واستعجلوا"(١).

واحتجَّ له السُّهيلي بدليلين، معنويٍّ وصناعيٍّ، فقال: "معنى (رَدِفَ) تَبِعَ وجاءَ على الأثر، فلو حملته على الاسم المجرور لكان المعنى غيرَ صحيحٍ، إذا تأمَّلته... ودلَّت اللامُ على الحذف لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أنْ يكون مفعولًا"(٢).

ولم يُبْدِ لي تأمُّل كلامه أكثر من أنَّه يريد أنَّ المتبوع هو القول لا المخاطبون، أي: بعضُ الذي تستعجلون تَبِعَ قولكم. وهذا فيه تكلُّف ظاهرٌ بفصل القول عن القائلين، وما ذهب إليه من تقدير القول مستغنًى عنه بالآية السَّابقة وهي قولُهُ تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٣).

القولُ الرَّابع: أنَّ (رَدِفَ) محمولٌ على المصدر، أي: الرَّادفة لكم(٤)، قال أبو حيَّان: "و(بعضٌ) على تقدير: رادِفةُ بعضِ ما تستعجلون. وهذا فيه تكلُّفٌ يُنزَّه القرآنُ عنه"(٥).

القولُ الخامس: أنَّ (رَدِفَ) يكون متعدِّيًا ولازمًا، تقول: رَدِفَهُ، ورَدِفَ له، وهو قولٌ انفرد به الزَّجاجي، وجعل منه هذا الموضع المعرب، واحتج لقوله بأنَّ إدخال هذه اللام

---

(١) الجامع ٦٥٤.

(٢) المصدر السَّابق ٦٥٤.

(٣) سورة النَّمل ٧١.

(٤) انظر: غرائب التَّفسير ٨٥٧/٢، والبحر المحيط ٢٦٦/٨، والدُّر المصون ٦٣٩/٨، وروح المعاني ٢٢٧/١٠.

(٥) البحر المحيط ٢٦٦/٨.

بين المفعول والفعل ليس بمقيس، وإنَّما هو مسموعٌ في أفعالٍ تُحْفَظُ ولا يقاسُ عليها[١].

القول السَّادس: الوقْفُ على (ردف)؛ إذْ فيه ضميرُ الوعد، أي: ردف الوعد، بمعنى دنا، ثم استؤنف الكلام بقوله -ﷺ-: ﴿لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾، على الابتداء والخبر. ذكر هذا الوجه جماعةٌ من المعربين[٢]، وردَّه أبو حيان بأنَّ فيه تفكيكًا للكلامِ، وخروجًا عن الظَّاهر لغير حاجة ملجئة[٣].

أثر القرينة:

ظهر أثرُ القرينة في تأويل هذا الموضع المعرب من سورة النَّمل في الوجه الذي تأوَّله الإمام السُّهيلي دون غيره من الوجوه، وقد عوَّل الإمام السُّهيلي على القرينتين المقاليَّة والحاليَّة في ترجيح الوجه الذي ذهب إليه، ولم يذكر من وجوه التَّأويل إلَّا الوجهين الأوَّل والثَّالث، ولعلَّه لشهرتهما عنده.

والأقربُ من هذه الأقوال والأولى بحمل القرآن الكريم عليه هو القول الثَّاني؛ لجريانه على القياس في بقاء اللَّام على أصالتها؛ إذِ الزِّيادة خلافُ الأصل، وتُشْكِلُ هنا من جهة المعنى؛ لأنَّ الحرف الزَّائد لا يتعلَّق بشيءٍ، ولذا ذهب بعضُ القائلين بالزِّيادة إلى أنَّها ليست زيادةً محضةً، ولكنَّها بَيْنَ بَيْن، قال ابن هشام: "وليست المقوِّية زائدةً محضةً، ولا مُعدِّيةً محضةً، بل هي بينهما"[٤].

---

(١) انظر: اللَّامات للزَّجَّاجي ١٤٧.

(٢) غرائب التَّفسير ٨٥٧/٢، والبحر المحيط ٢٦٦/٨، والدُّر المصون ٦٣٩/٨، ومنار الهدى في الوقف والابتدا ٥٧٤، وروح المعاني ٢٢٧/١٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٦٦/٨.

(٤) أوضح المسالك ٣٢/٣.

فهذا مرجِّحٌ يعضِّده مرجِّحان آخران:

أحدهما: أنَّه الموافق لتفسير ابن عبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقولُهُ هو المقدَّمُ على قولِ غيره من المفسِّرين عند التَّعارض(١).

والآخر: أنَّ التَّضمين كثيرٌ في كلام العرب، قال ابنُ جنِّي: "لا يكادُ يُحاط به، ولعلَّه لو جُمع أكثرُهُ لا جميعه لجاء ضخمًا"(٢)، "وهو غورٌ من أنحاء العربيةِ طريفٌ ولطيفٌ ومَصونٌ وبَطين"(٣)؛ فالواجب إذًا "حملُ كتاب الله على الأوجه الإعرابية القويَّة والمشهورة دون الضَّعيفة والشَّاذَّة والغريبة"(٤).

(١) انظر: الإتقان ١٩٣/٤.

(٢) الخصائص ٣١٠/٢.

(٣) المحتسب ٥٢/١. والبَطِينُ: البعيد. انظر: لسان العرب (ب ط ن) ٥٧/١٣.

(٤) قواعد الترجيح عند المفسرين ٢٧١/٢.

الخاتمة

الحمدُ لله وكفى، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسوله الذي اصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ، فهذا أوانُ عرض نتائج هذا البحث، وهذه الرِّحلة القصيرة مع إعراب القرآن الكريم عند الإمام أبي القاسم السُّهيلي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، وهي مجملة في النُّقاط الآتية:

١- راعى الإمام السُّهيلي في بعض أعاريبه القواعد العامَّة التي نبَّه عليها المفسِّرون، وكشفت الدِّراسة عن موافقته إيَّاهم في أكثر من قاعدة، منها:

أ- اتِّحاد معنى القراءات أولى من اختلافه.

ب- إذا دار الكلامُ بين الزِّيادة والتَّأصيل فحملُهُ على التَّأصيل أولى.

ج- تفسير السَّلف الصَّالح وفهمهم لنصوص الوحي حُجَّةٌ على مَنْ بعدهم.

٣- عبَّر الإمام السُّهيلي بلفظة (القرينة) وما اشتُقَّ من مادَّتها في مواضع كثيرةٍ من كتبه، مريدًا بها المعنى اللُّغوي الدَّالَّ على المصاحبة.

٤- لم يختلف استعمال الإمام السُّهيلي لمصطلح (القرينة) عن استعمال غيره من النَّحويِّين؛ فهي عنده صناعيَّة وغير صناعيَّة، فالصِّناعيَّةُ ما يختصُّ بمعرفته النَّحويُّ، وغيرُ الصِّناعيَّة هي القرائنُ المقاليَّةُ والحاليَّةُ.

٥- التَّرجيحُ وظيفةٌ من وظائف القرائن، وقد ظهر أثرها في بعض ما أعربه الإمام السُّهيلي من القرآن الكريم؛ إذ اعتمد عليها في ترجيح الأوجه الإعرابيَّة عند تعدُّدها.

٦- في بعض المواضع كان الإمام السُّهيلي يومئُ إلى القرائن بعباراتٍ تدلُّ عليها، ففي الإشارة إلى قرينة (السِّياق) -مثلًا- يقول: "لتشبُّث الكلام بعضه ببعض"[1]، أو

---

(١) ص ٢٢٤ من هذا البحث.

يقول: "والكلام غيرُ محتاجٍ إلى العطف بالواو؛ لأنَّه مرتبطٌ بما قبله كالتَّفسير له"[١].

٧- ساعدت القرينة المعنويَّة الإمام السُّهيلي في توسعة معاني الآية، وفي التَّفريق بين تعدية الأفعال ولزومها.

هذا مبلغي من العلم، والله الموفِّقُ للصَّواب والسَّداد، والْمُنْجِي من الزَّلل والخطأ في القول والعمل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله، وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) ص ٢٣٨ من هذا البحث.

ثبت المصادر والمراجع[1]

١. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، لعلي بن الحسين الباقولي، تحقيق محمد الدالي، طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، (د.ط)، ١٤٣٠هـ.

٢. أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق كمال زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣. الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية، الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ

٤. أصول التفكير النَّحوي، لعلي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٥. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق محمد التَّراس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣٩هـ

٦. أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٥، ١٤٤١هـ.

٧. إعراب القراءات السبع وعللها، للحسين بن خالويه، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ.

٨. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ.

٩. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للحسين بن خالويه، شركة القدس، القاهرة، ط٢، ١٤٣٢هـ.

(١) المصادر والمراجع مرتبة هجائياً بحسب أوائل أسمائها، من غير مراعاة لـ (أل) و(أبو) و(ابن).

١٠. الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤٢٤هـ.

١١. أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب ، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، بيروت ، ١٤٠٩ هـ.

١٢. أمالي ابن الشَّجري، لهبة الله بن علي الحسني، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

١٣. أمالي السهيلي في النَّحو واللغة والحديث الفقه ،لأبي القاسم السهيلي، تحقيق محمد البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، (دون ط. ت).

١٤. الأمهات في الأبواب النحوية، لحسن احمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ

١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ط١٣٨٠،٤هـ.

١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.ت).

١٧. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ.

١٨. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٩. بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمّد العمران، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط٥، ١٤٤٠هـ.

٢٠. البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، مركز أحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢١. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.ت) .

٢٢. بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان / صيدا، (د.ط.ت)

٢٣. البيان في غريب القرآن، لأبي بركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

٢٤. التَّأويل النَّحوي في القرآن الكريم، لعبد الفتاح الحموز، مكتبة الرّشد، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٥. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله العكبري، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

٢٦. التَّحرير والتنوير، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، ١٩٨٤م.

٢٧. التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، لأبي العباس المهدوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قابله وحققه محمد زياد شعبان وفرح نصري ، قطر، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٨. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق محمد مختار اللوحي ومحمد عبدالله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ.

٢٩. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٣٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم وكنوز إشبيليا، دمشق، ط١، (د.ت).

٣١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

٣٢. التَّصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق عبد الفتاح بحيري، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٣. التعريفات، لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٣٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لأبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق محمد بن عبد الرَّحمن بن محمد المفدى، ط٢، ١٤٢١هـ.

٣٥. التَّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٦. التفسير البسيط، لأبي الحسن علي الواحدي، تحقيق محمد بن صالح الفوزان وآخرين ، عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ط١ ،١٤٣٠هـ.

٣٧. تفسير الطبري، بتحقيق أحمد ومحمود شاكر، وتكملته بضبط رضوان جامع رضوان، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ورجعت في بعض المواضع إلى تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٨. تفسير الكشاف، لجار الله الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه خليل محمود شيحه، دار المعرفة، لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ.

٣٩. التفصيل في إعراب آيات التنزيل، لعبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح ورجب العلوش، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٣٦هـ.

٤٠. التَّقدير النَّحوي تقعيد وتطبيق، لرياض حسن الخوام، أروقة للدراسات والنشر، عمان –الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ.

٤١. التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر البلنسي، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، (د.ط)، ١٤١٥هـ.

٤٢. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،(د.ط) ،١٣٨٤هـ.

٤٣. التَّيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق حاتم بن صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٤٤. الجامع لتفسير الإمام أبي القاسم السهيلي وبذيله مسألة تفسيرية للإمام السهيلي تحقق أول ، جمع وتحقيق كيان أحمد حازم يحيى، دار المدار الإسلامي، ط١، ٢٠١٩م.

٤٥. الجملة الشرطية عند النحاة العرب، لأبي أوس الشمسان، مطابع الدجوي، حي العابدين، ط١، ١٤٠١م.

٤٦. الجنى الدَّاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان،ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٧. جواهر القرآن ونتائج الصنعة، لجامع العلوم الأصبهاني، تعليق محمد أحمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠١٩م.

٤٨. حاشية الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، لمحمد بن محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط.ت).

٤٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، دار إحياء التراث، بيروت

٥٠. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، لمحمد بن عرفة الدسوقي تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط.ت)

٥١. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، لمحمد بن عرفة الدسوقي، دار الكتب العلمية ،لبنان – بيروت، ط١ ، ١٤٢١هـ.

٥٢. حاشية الشُّمُنِّي على شرح الدماميني على المغني، لأحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية، مصر، (د.ط.ت).

٥٣. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد الحنفي، دار صادر، بيروت.

٥٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني ، لمحمد بن علي الصبان، طبعة البابي الحلبي، (د.ط.ت) .

٥٥. حاشية الطيبي على الكشاف للزمخشري، (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، لشرف الدين عبد الله بن الحسين الطيبي، تحقيق إياد محمد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ.

٥٦. حاشية ياسين العليمي على الألفية، طبعة المطبعة المولوية، فاس، ١٣٢٧هـ.

٥٧. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجابي، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

٥٨. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، طبعة مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١١هـ.

٥٩. حديثُ ما، لعبدالرحمن بن المفدى، النَّادي الأدبي، الرياض، (د.ط)، ١٤٠٠هـ.

٦٠. خزانة الأدب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦١. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

٦٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٣٢هـ.

٦٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة ،(د.ط.ت).

٦٤. درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

٦٥. ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه محمد أديب جمران، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٤٢٧هـ.

٦٦. ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصَّاوي، ط١، ١٣٥٤هـ.

٦٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.

٦٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد ين عيد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

٧٠. الرَّوض الأنف، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ.، ورجعت في بعض المواضع إلى تحقيق عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ

٧١. السبعة، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ،(د.ط.ت).

٧٢. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار الكتب العلمية ،بيروت–لبنان، ط١٤٢١،١هـ.

٧٣. سفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.

٧٤. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ.

٧٥. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٩٨١م.

٧٦. شرح التَّسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله، دار هجر للطباعة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٧. شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط ١، عالم الكتب ١٩٩٩م.

٧٨. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ

٧٩. شرح الفارضي على ألفيَّة ابن مالك، لمحمد بن محمد الفارضي الحنبلي، تحقيق محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠١٨م.

٨٠. شرح ألفية ابن معط، عبدالعزيز بن جمعه الموصلي المعروف لابن القواس، تحقيق علي موسى الشوملي مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨١. شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة،ط١ ، ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢ م .

٨٢. شرح المفصل، لابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، تحقيق إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق،(د. ط)، ١٤٣٤هـ.

٨٣. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة رشيدية، (د.ط.ت).

٨٤. شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله، ابن مالك ،تحقيق عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.

٨٥. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٨٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرُّمَّاني، دراسة وتحقيق شريف النَّجَّار، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٤٢هـ.

٨٧. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، دار الكتب المصرية، (د.ط) ،١٤٢٧هـ.

٨٨. شواذ القراءات، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت – لبنان ، (د.ط.ت).

٨٩. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت،١٤١٤هـ /١٩٩٣م.

٩٠. صحيح البخاري، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ط١، عام ١٣١١ هـ.

٩١. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة الحسيني العلويّ، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.

٩٢. طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، ليعقوب الباحسين، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط ٢، ١٤٢٢ هـ.

٩٣. الطيبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة، لابن خطيب النَّاصرية، دراسة وتحقيق عمَّار سعيد تمالت، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ.

٩٤. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن، لمحمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩٥. ظاهرة التَّأويل في الدَّرس النَّحوي، بحث في المنهج، لعبد الله بن حمد الخثران، النَّادي الأدبي، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩٦. ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للسيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ.

٩٧. علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ليوسف بن خلف العيساوي، دار الصميعي، ط١، الرياض، ١٤٢٨هـ.

٩٨. العلم الأعجمي في القرآن مفسرا بالقرآن، لرؤوف أبو سعدة، دار الهلال، القاهرة (د.ط.ت).

٩٩. غرائب التفسير وعجائب التأويل، لأبي القاسم برهان الدين الكرماني، تحقيق شمران العجلي، القبلة للثقافة الإسلامية (جدة)، مؤسسة علوم القرآن (بيروت)، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٠. الفرائض وشرح آيات الوصية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٥هـ .

١٠١. الفروق اللُّغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثَّقافة، القاهرة.

١٠٢. الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، دار الزَّمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٠٣. القرائن عند الأصوليين، لمحمد بن عبد العزيز المبارك، مكتبة الملك عبد العزيز الوطنية، الرياض، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٠٤. القرائن في علم المعاني، لضياء الدين قالش، دار النوادر، دمشق- سوريا، ط١، ١٤٣٤هـ.

١٠٥. قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين بن علي الحربي، مراجعة مناع القطان، دار القاسم، الرياض ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٠٦. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن المعروف سيبويه ،تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهر ، ط٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م. ورجعت إلى فهارسه الملحقة بتحقيق محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط ١، ١٤٣٥هـ.

١٠٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط.ت).

١٠٨. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ،لأبي الحسن علي الباقولي، تحقيق أحمد محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.

١٠٩. اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١١٠. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

١١١. لسان العرب، لابن منظور الأنصاري ، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

١١٢. اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.

١١٣. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

١١٤. المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وزميليه، نشر وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ.

١١٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١٦. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

١١٧. مختصر الشواذ، لأبي عبدالله الحسين أحمد بن خالويه ، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط.ت).

١١٨. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة، اعتنى به مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١١٩. مدارك التَّنزيل ،لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق

يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.

١٢٠. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى،(دار الفكر، دمشق) و(دار المدني، جدة)،ط١ ،١٤٠٠ / ١٤٠٥ هـ

١٢١. المسائل المشتركة بين أصول النحو وأصول الفقه، للمثنى بن عبد العزيز الجرباء، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٤١هـ.

١٢٢. المسائل المشكلة =البغداديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣هـ.

١٢٣. المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد الغزالي، تحقيق حمزه زهير حافظ ، المدينة المنورة ، (د. ط.ت) .

١٢٤. المصطلح النَّحوي نشأته وتطوره، لعوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ.

١٢٥. مصطلحات النَّحو الكوفي، لعبد الله بن حمد الخثران، هجر للطباعة، القاهرة،ط١، ١٤١١هـ.

١٢٦. المطرب من أشعار أهل المغرب، لأبي الخطاب ابن دحية الكلبي ، تحقيق إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد، وأحمد أحمد بدوي، مراجعة طه حسين، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، (د.ط)، ١٣٧٤ هـ.

١٢٧. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لسعد الدين بن مسعود التفتازاني ،تحقيق عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط٣، ١٤٣٤هـ.

١٢٨. معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفَّراء، تحقيق عماد الدين بن سيد آل درويش، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٢٩. معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد آمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ.

١٣٠. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، (د.ط) ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون،الكويت،ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ورجعت في بعض المواضع إلى تحقيق فخر الدين قباوة، دار اللباب، اسطنبول، تركيا، ط١، ٢٠١٨م.

١٣٢. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط٢، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م

١٣٣. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية ، دمشق بيروت،ط١، ١٤١٢هـ.

١٣٤. المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق علي فاخر وزميليه، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ.

١٣٥. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط.ت).

١٣٦. منار الهدى في الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد الأشموني، مكتبة مصطفى البابي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ

١٣٧. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٨. نتائج الفكر في النَّحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق محمد البنَّا، دار الرياض، ط٢، (دون .ت).

١٣٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.

١٤٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه وجمل من فنون علومه ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ،جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة،ط١، ١٤٢٩ هـ.

*** المجلات العلمية**:

١٤١. أنواع الترجيح في القرائن ،لمحمود أحمد صالح ، مجلة التراث، جامعة زيَّان عاشور، الجزائر، عدد (٢٦)، ٢٠١٧م.

١٤٢. التذكرة في تسويغ الابتداء بالنَّكرة، للغُنَّابي، دراسة وتحقيق نصَّار محمد حميد الدين، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٥٣.

١٤٣. قراءة ابن أبي عبلة، جمعا وتوثيقا وتوجيها، لعبد الرؤوف حامد أحمد بربار، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة القاهرة، المجلد (٤) العدد (٢٧)، ٢٠٠٩م

١٤٤. القرائن في النَّحو، لعبد القادر أبو سليم، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، عدد (٢)، ١٩٧٩م.

١٤٥. مصطلح (الخروج) عند الكوفيين، لسيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عدد (٩)، ١٤٢٩هـ

١٤٦. مهما وخلاف النحويين فيها، لرياض الخوام، مجلة أم القرى، عدد(٣)، ١٤١٠هـ.

١٤٧. الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن ، لبهاء الدين بن عبد الوهاب عبد الرَّحمن، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، مجلد ٤، عدد(٣٠)، (د.ت).